

سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك

أ.م.د فاضل جابر ضاحي
جامعة واسط/كلية التربية

المقدمة

زخر العصر المملوكي في مصر والشام (648-923هـ) بكثير من الأحداث السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأحداث التي لم يزل بعضها بحاجة لجهود الباحثين بغية جمع شتاتها وتحليلها وإخراجها كوحدة واحدة ، ومن بين ذلك ما يتعلق بالجانب الإداري ، فقد شهد ذلك العصر الكثير من المؤسسات والوظائف والمناصب الإدارية، ولاتساع هذا الجانب وكثرة مؤسساته ورجاله ، وقع اختيارنا على جزء يسير منه، وهو المتعلق بما شاب الإدارة المملوكية من سوء أو ضعف أو فساد وما قام به أصحاب الشأن من محاولات إصلاحية لتقويمها، إذ لم تكن أحيانا بالمستوى المطلوب ، بل شهدت تردياً لأسباب عديدة ومن أجل الوقوف على جذور ظاهرة الفساد في هذا الجانب وضعف المؤسسات الإدارية وتبيان المحاولات الإصلاحية المبذولة، جاء بحثنا الموسوم بـ ((سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك)) . ومن الجدير بالذكر إن الإدارة في هذا العصر شهدت أيضاً مؤسسات رصينة وموظفين تحلّوا بالنزاهة والصلاح ، ودولة المماليك كغيرها من الدول التي ظهرت عبر التاريخ فيها الغث والسمين ، وموضوع النزاهة الإدارية في عصر المماليك من المواضيع التي تحتاج الى بحث ودراسة ، إذ أن كثيراً ما يردد المؤرخون العبارات الدالة على ذلك في ثنايا تراجم من تولّوا المناصب في الدولة المملوكية ، غير ان ما توفر عن مثل هذه المواضيع من المعلومات غالباً ما تكون غير بارزة ولا يمكن الحصول عليها بيسر وسهولة ، وان وجدت فهي مقتضبة عموماً . اقتضت المادة المجموعة حول الموضوع أن نقسمه على ثلاثة مباحث، تناول الأول منها: مظاهر سوء الإدارة مثل : الرشوة، وشراء المناصب، والمحسوبية والمنسوبية، وتدخّل حاشية السلطان في التعيينات وتوظيف غير الأكفاء . وبحث الثاني رصد المؤرخين المعاصرين لحالة التردّي

الإداري، فدونا فيه ما ذكره أبرز مؤرخي عصر المماليك حول هذا الجانب، وتناول المبحث الثالث محاولات الإصلاح الإداري التي بذلت من قبل السلاطين والقضاة وغيرهم . واعتمدنا في كتابة البحث على الكثير من المصادر ، وهي في معظمها مصادر أولية ، عاصر أصحابها دولة المماليك وعاشوا ضمن حدودها، فضلا عن أنها متنوعة وغنية بالمعلومات وزاخرة بالأحداث ، ومن يقرأ كتابات الذهبي (ت748هـ) مثل تاريخ الإسلام، وابن شاعر الكتبي (ت764هـ) في عيون الأخبار وفوات الوفيات، والصفدي (ت764هـ) في الوافي بالوفيات، وابن كثير (ت774هـ) في البداية والنهاية ، والقلقشندي (ت821هـ) في صبح الاعشى، والمقريزي (ت845هـ) في السلوك لمعرفة دول الملوك وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في إنباء الغمر والدرر الكامنة، وابن تغري بردي ، (ت874هـ) في حوادث الدهور والمنهل الصافي والنجوم الزاهرة، والسخاوي (ت902هـ) في الضوء اللامع، إن من يقرأ هذه المصادر المعتمدة في هذا البحث وغيرها مما لم نذكره هنا ، ليعجب من ضخامة حجم المادة التي دونها مؤلفوها عن الأحداث التي عاصروها أو عاشوا قريبا منها ، ولكن على الرغم من ذلك فإن المعلومات المتوافرة عن موضوع البحث مقتضبة ومبثوثة بين ثنايا الأسطر في تراجم الشخصيات التي تولت المؤسسات الإدارية، وهذا ما يفسر ان يكون الموضوع متسعاً من حيث الزمان والمكان. والملاحظ على أصحاب هذه المصادر أنهم من اشهر مؤرخي عصر المماليك، اتصف أكثرهم بالجرأة والمصادقية والدقة في تدوين أخبار ذلك العصر وشخصياته وسجلوا الجوانب الايجابية والسلبية في حياة تلك الشخصيات، ومنهم من تولى المناصب ودون أخبار المؤسسات الإدارية بقلم الناقد المتأمل، وأحيانا المتأسف على ما أصاب بعض تلك المؤسسات من ضعف وفساد ، واثنوا على من اتصف بالهمة والنزاهة والصلاح ووجهوا أحيانا نقداً لاذعاً لمن زاغ عن ذلك السبيل وحاول استغلال منصبه ، ووجه بعض المؤرخين كالمقريزي وابن تغري بردي والسخاوي نقداً شديداً لبعض معاصريهم من الأمراء والسلاطين، دون أن يلتفتوا إلى ردود افعال أقطاب السلطة ، ويبدو إن هؤلاء المؤرخين ومن على مثالهم كانوا يستندون في ذلك على مكانتهم الرفيعة في المجتمع بوصفهم من العلماء المشاهير ، وما يمليه عليهم الواجب العلمي والالتزام بشروط المؤرخ وصفاته التي ذكرها قسم منهم في مؤلفاتهم المذكورة أعلاه(1)،فضلا عن انتماء بعضهم إلى المجتمع المملوكي ذاته، مثل ابن

(1) ينظر عن شروط المؤرخ عند المؤرخين المسلمين ومنهم مؤرخي المماليك ، السخاوي ،الإعلان بالتوبيخ لمن

تغري بردي الذي اعتمدنا على أربعة من مؤلفاته التاريخية، إذ كان والده قائدا للجيش المملوكي ونسيبا لاثنين من سلاطين هذا العصر-كما سيأتي- فاعتمدنا عليه ليس لميله لأبناء جنسه ، بل لانه قدح من يستحق ومدح من هو جدير بذلك . فضلا عن المصادر الأولية أفاد البحث من عدد قليل من المراجع أو المصادر الثانوية ذات الصلة بتاريخ الدولة المملوكية .

البحث الأول : مظاهر سوء الإدارة في الدولة المملوكية

شهد عصر المماليك مظاهر تدل على سوء الإدارة وقد ذكر المؤرخون تلك المظاهر في سياق النقد للشخصيات والمؤسسات الإدارية ، ومنها ظاهرة الرشوة التي قال عنها المؤرخ تقي الدين المقرئزي (ت 845هـ) أنها كانت شائعة ، عمت جميع الوظائف في الدولة المملوكية(1). وعلى الرغم من أن هذا القول ينطوي على صفة التعميم ،فإن ذلك لا يعني عدم وجود تلك الظاهرة التي يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين منها :يتمثل الأول بالرشوة التي كان يقدمها من يروم الحصول على منصب معين، وقد أكد ذلك المقرئزي أيضا حينما أشار إلى صعوبة الحصول على منصب في الدولة المملوكية إلا بمال يبذل في سبيل ذلك (2). وأشار إلى ذلك أيضا مؤرخ المماليك وتلميذ المقرئزي أبو المحاسن ابن تغري بردي الاتابكي (ت874هـ) حينما رد على انتقاد شيخه المذكور للسلطان المملوكي سيف الدين الظاهر برقوق (784-801هـ) بما نصه : ((وأما قوله اخذ البرطيل (3) ، فهذا قديم من القرن الثالث وإلى الان ، حتى انه في دولة الملك الصالح إسماعيل بن الملك الناصر محمد بن قلاوون (4). ، ديوان يعرف بديوان البذل ،اعني ديوان البرطيل ، وشاع ذلك في الأقطار ، وصار من له حاجة يأتي إلى صاحب الديوان المذكور ويبذل فيما يرومه من الوظائف ، وهذا شيء لم يصل الملك الظاهر برقوق إليه ..)) (5). وعلى الرغم من دفاعه عن السلطان الظاهر برقوق، فإن ابن تغري بردي لم ينف التهمة تماما عنه، بل سوغها بقدّم ظاهرة الرشوة وقلل من حجمها في زمن السلطان المذكور، مقارنة بانتشارها في زمن السلطان الملك الصالح إسماعيل ، حتى أصبحت ذات طابع رسمي من خلال إنشاء ديوان خاص بها . وأشار مؤرخون آخرون إلى

ذم التاريخ ،ص32-85.

(1) إغائة الأمة ،ص43.

(2) المصدر نفسه والصفحة

(3) البرطيل :هو بمعنى الرشوة يقال ألقمه البرطيل أي الرشوة ويقال البراطيل تنصر الاباطيل وبرطل فلانا إذا رشاه ،ينظر الزبيدي ،تاج العروس ،ج28،ص76.

(4) الصالح إسماعيل ،هو السلطان السادس عشر من سلاطين الممالك حكم خلال الفترة (743-746هـ) ،ينظر عنه ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي ،ج2،ص331؛ابن كثير ،البداية والنهاية ،ج14،ص215؛ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،ج10،ص78.

(5) النجوم الزاهر ، ج11/ص292.

حقيقة ديوان البذل هذا ، فقد أكد الصفيدي (ت 764هـ) إن هذا الديوان ظهر في عهد السلطان الملك الكامل شعبان بن الناصر. ((746-747هـ) (1) في حين أكد ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) إن هذا السلطان هو أول من أحدث ديوان البذل فكان يأخذ على الوظائف من متوليها (2). ويبدو أن هذا الاختلاف في تحديد السلطان الذي ظهر في عهده ذلك الديوان يعود إلى أن السلطانيين المذكورين هما أخوان من أبناء الناصر وإن فترتي حكمهما متواليات، ولكن على الرغم من ذلك، فإنه لا ينفي حقيقة وجود ديوان البذل، ومن نافلة القول إن الأشخاص الذين تولوا المناصب بتلك الطريقة بذلوا قسارى جهدهم في جبي الأموال وبشتى الوسائل لاسترجاع ما دفعوه عند الحصول على المنصب أو تسديد ما اقترضوه من أموال انفقوها لشراء تلك المناصب ، إذ أكد بعض المؤرخين المعاصرين إن من كان يتبع هذا السلوك في الحصول عليها ، يضطر إلى الاستدانة بفائدة قد تبلغ نصف قيمة المبلغ المستدان ، ليشتري الخيل والشارات اللانقة لتفخيم المظهر ، وحينما يعجز عن الوفاء بالدين يلجأ تحت وطأة إلحاح المدان إلى اخذ المال بطرق غير مشروعة، استغلالا لوظيفته أو منصبه، غير مبال بما يحصل من عسف وضرر جراء فرض الضرائب العالية على التجار وأصحاب الحوانيت وأرباب الحرف(3)، ومن البديهي أن يلجأ هؤلاء إلى رفع الأسعار لتغطية خسائرهم التي لحقت بهم جراء الضرائب المفروضة ، فيقع الضرر الأكبر على عامة الناس الذين كان أغلبهم من الفقراء خلال عصر المماليك، وفضلا عن ذلك فإن أصحاب المناصب التي حصلوا عليها بهذا الأسلوب، لا بد من أنهم بذلوا قسارى جهدهم لتوفير المال اللازم لمن هو أعلى منهم رتبة، ففي عام 689هـ وهو تاريخ ليس ببعيد كثيرا عن تاريخ ظهور ديوان البذل أرسل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689-693هـ) بطلب شاد الدواوين (4) بدمشق الأمير شمس الدين سنقر الأشقر المنصوري (ت692هـ) فلما حضر وبخه وقال له : ((أنا ما وليتك الشد إلا حتى تنصحنى وتستخلص الأموال وتملا خزائني ، فالتزم أن يحمل له في كل يوم إلى الخزانة بدمشق عشرين ألف درهم ، فخلع عليه وجهازه ، فقدم وقد عظم وتجبر)) (5). وهكذا تحول حنق السلطان إلى ارتياح، فأغدق العطاء على شاد الدواوين لعلمه بما سيرسله له من أموال تجبى بطرق تعسفية ، ودليل ذلك وصف المؤرخ الدمشقي الذهبي (ت748هـ) المعاصر لذلك الأمير بأنه عظم وتجبر بعد لقائه السلطان ، وهذا معناه إن هناك دعما رسميا له في استخدام مختلف الأساليب في الحصول على الأموال لتغطية ما يطلبه السلطان وما سيحصل هو عليه أيضا ، وهناك إشارات تاريخية عديدة تدل على أن بعض كبار الموظفين تولوا وظائفهم عن طريق الرشوة ، ومن هؤلاء نجم الدين بن عرب الذي بذل سنة 789هـ أموالاً طائلة بلغت خمسين ألف درهم أو ما يعادل ألفي مثقال من الذهب لقاء الحصول على

(1) الوافي بالوفيات ، ج9/ص147.

(2) الدرر الكامنة ، ج1/ص464.

(3) الذهبي ، المختار من تاريخ ابن الجزري ، ص335؛ ابن شاکر الكتبي ، عيون التواريخ ، ج3/ص249.

(4) كان شاد الدواوين يرافق الوزير ويقوم باستخلاص الأموال للخزانة ، ويقوم شاد الدواوين في دمشق بما يقوم به نظيره في البلاد المصرية ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4، ص23؛ ج31/12.

(5) المختار من تاريخ ابن الجزري ، ص335؛ ينظر أيضا ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج13/316.

منصب الحسبة في القاهرة (1). ولنا أن نتصور الأساليب التي استخدمها هذا المحتسب مع التجار والبائعة والحرفيين حينما أصبح مسؤولاً عن الأسواق. وفي سنة 894هـ بذل جمال الدين محمود العجمي (ت799هـ) أموالاً تفوق الوصف من أجل الحصول على نظر الجيش (2) والقضاء ومشیخة المدرسة الشیخونية (3) وعلق المؤرخ ابن الصيرفي (ت900هـ) على توليه جميع هذه المناصب دفعة واحدة بقوله : ((ولم يعهد مثل هذا في دولة المماليك الأتراك بمصر)) (4). ومن القضاة الذين سعوا للحصول على منصب القضاء بإتباع هذا السلوك القاضي عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن القاهري (ت835هـ) الذي كان أولاً نائباً للحكم (5) ثم اتصل ببعض الأمراء حتى تمكن من اعتلاء منصب القضاء بالرشوة فبطر وطغى (6). وقال بدر الدين العيني (ت855هـ) في ترجمة هذا القاضي ((...صاحب غرض فاسد ، يبذل الأشياء لأغراضه الفاسدة ولم يكن يتوقف على دين عند غرضه النفساني ، وتولى الوظائف بالرشوة ولم يكن أهلاً لها)) (7). وكان الأمير سيف الدين خيربك بن عبد الله النوروزي (ت865هـ) الذي تولى نيابته حلب ودمشق ((يلي المناصب الجليلة بالبذل لعدم أهليته ، فإنه كان لا للسيف ولا للضيف)) (8)، أي أنه لا ينفع لشيء. إن أميراً بهذه الصفات تولى ثاني أهم نيابة في الدولة المملوكية وهي نيابة دمشق (9). وثاني أهم نيابة في بلاد الشام وهي نيابة حلب (10) وبالطرق غير السليمة لا بد من أنها تركت آثاراً سيئة في المجال الإداري، كما لا نتوقع منه تعيين أشخاص أكفاء أو من ذوي الخبرة والسيرة الحسنة ليحلوا

(1) الحسبة في عصر المماليك وظيفة جليلة القدر رفيعة الشأن وموضوعها التحدث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وميدان عمل القائم بها الأسواق حيث المعاش والمصانع ، وكان في مصر محتسبان أحدهما في القاهرة وهو اعظمهما قدراً وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحري، والثاني في القسطنطينية ومرتبته اقل من الأول وله الحكم والتولية في الوجه القبلي . ينظر القلقشندي ،صبح الأعشى ،ج4/ص38.

(2) ناظر الجيش يتولى مسؤولية الاقطاعات بمصر والشام والكشف عنها ومشاورة السلطان بشأنها واخذ خطه عليها وهي وظيفة جليلة رفيعة المقدار ، ولناظر الجيش أتباع مثل : صاحب ديوان الجيش والكتاب والشهود وصاحب ديوان المماليك، ينظر القلقشندي ،المصدر نفسه ،ج4/ص31.

(3) ابن حجر العسقلاني ، إنباء الغمر ،ج1/ص328.

(4) نزهة النفوس والأبدان ، ج1/113.

(5) نائب الحاكم :يعينه قاضي القضاة للقيام بما عسر عليه مباشرته بنفسه ، ينظر القلقشندي ،صبح الأعشى ،ج4/ص35.

(6) السخاوي ، الضوء اللامع ،ج4/ص100.

(7) عقد الجمان ،ج7/ص86.

(8) ابن تغري بردي ،النجوم الزاهرة ،438/15؛السخاوي ،الضوء اللامع ،ج3/210.

(9) نيابة دمشق : وهي أجل النيابات المملكة الشامية وارتفعها في الرتبة ونائبها يضاهي النائب الكافل بالحضرة السلطانية في الرتبة والألقاب ويسمى كافل السلطنة الشريفة بالشام ، وهو قائم بدمشق مقام السلطان في أكثر الأمور ، ينظر ،القلقشندي ، صبح الأعشى ،ج4/ص190-191.

(10) نيابة حلب تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بين نيابات السلطنة في بلاد الشام ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ،ج4/ص223.

في الوظائف التي كانت ضمن مسؤولياته . وكان الأمير سيف الدين الجاي بن عبد الله اليوسفي (ت775هـ) يُرمى بأخذ الرشوة والبرطيل على الرغم من انه من كبار الأمراء المماليك في مصر (1) ولكن يبدو انه استغل مناصبه كأمر جاندار (2) واتبك الديار المصرية (3) للكسب للكسب غير الشرعي فضلاً عن مصاهرته للسلطان الاشراف شعبان بن حسين (764-778هـ) (4). ومن الفقهاء الذين تولوا وظيفة الإفتاء في دمشق الفقيه شهاب الدين احمد بن هلال (ت795هـ) الذي ((كان يرتشي على الإذن في الإفتاء ويأذن لمن ليس بأهل)) (5). ونجد في تراجم بعض القضاة ما يؤكد أنهم كانوا يرتشون لقاء عملهم الرسمي ، ومن هولاء قاضي القدس محمد بن أبي الكرم بن شجرة التدمري (ت778هـ) الذي قال عنه ابن حجر العسقلاني (852هـ) انه كان سييء السيرة في حكمه وفي فتاويه واشتهر عنه انه كان يتحيل للمستفتي بما يوافق هواه ويستعجل على ذلك (6)، أي انه كان يأخذ مالا معيناً لقاء الفتوى وهي عمله الرسمي الذي يتلقى عنه راتباً . وقد دفع سلوكه هذا أهل القدس إلى تقديم الشكوى ضده إلى نائب الشام فعزله (7). وكان قاضي حماة احمد بن عثمان الجهيني الحموي الشافعي الشافعي (ت823هـ) مختصاً بالسلطان الملك المؤيد شيخ (815-824 هـ) قبل أن يلي السلطنة فلما تسلطن ولاءه نظر الجيش في حلب ثم ولاءه كتابة سر الديار المصرية (8). حتى ((صار مدار الدولة المؤيدية عليه وحصل أموالاً جمة ونال من الحرمة والوجاهة ما لم ينله احد من أبناء جنسه ، غير انه في أواخر عمره أكثر من اخذ الرشاوى في الوظائف)) (9). وشخص السخاوي عهود بعض السلاطين الذين تفشت في ظل حكمهم هذه الظاهرة ومنهم السلطان الملك الاشراف اينال (857-865هـ) الذي وصفه بكونه ((محبا لجمع المال من أي وجه كان ، ولهذا تزايدت الرشوة في أيامه وبذلت الأموال فيما لم تجر العادة فيه)) (10). فضلاً عن تولي المناصب عن طريق الرشوة والبيز والشرء كان هناك من يليها عن طريق الضمان ، ففي

(1) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج3/ص44.

(2) امير جاندار : هو الذي يقوم بمهمة استئذان السلطان لدخول الأمراء عليه ، ويقوم له البريد مع الدوادار وكاتب السر ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص20.

(3) اتابك الديار المصرية : يعد من يحمل هذا اللقب اكبر الأمراء المقدمين وأهمهم في دولة المماليك في مصر مصر والشام ، وهو بمثابة القائد العام للجيش آنذاك ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص18؛ عاشور ، مصر والشام في عصر الايوبيين والمماليك ص140.

(4) ابن تغري بردي المنهل الصافي ، ج3/ص45.

(5) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج6/ص338.

(6) الدرر الكامنة ، ج5/ص141.

(7) السبكي ، طبقات الشافعية ، ج3/ص162.

(8) كتابة السر : وموضوعها قراءة الكتب الواردة على السلطان وأجوبتها واخذ خط السلطان عليها وإرسالها وقراءة الشكاوى والظلمات بدار العدل والتوقيع عليها وهي من الوظائف الجليلية ، ينظر القلقشندي ، ج4/ص17، 30.

(9) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج9/ص137.

(10) المصدر نفسه ، ج2/ص329.

سنة 798هـ ضمن الصيرفي أبو الفرج الملكي نظر ولاية مدينة قطيا (1) وذلك بمبلغ قدره مائة وخمسون ألف درهم شهريا (2) والعجيب أن هذا الصيرفي أعقب والده على ولاية تلك المنطقة، إذ ذكر ابن حجر أن تاج الدين عبد الرزق بن أبي الفرج الملكي استقر في ولاية قطيا مضافا إلى نظرها خلفا لابيه ، بعد أن التزم بتأدية مائتين وخمسين ألف درهم شهريا (3). إن هذه المبالغ الطائلة كان لابد لها من وسائل يتبعها هذان الرجلان لتوفيرها وفي مقدمتها فرض الضرائب المتعددة على سكان تلك المنطقة من الفلاحين والسوقة والتجار. أما النوع الآخر من الرشاوى ، فهو ما كان يأخذه أرباب الوظائف التي اشتروها بالأموال من أصحاب الحاجات والقضايا الاجتماعية والإدارية وغيرها ، إذ ما دام الأمر كما مر بنا ، فلا شك إن الموظفين الذين تولوا المناصب بتلك الطرق ، سيعمدون إلى هذا السلوك دون رادع ما دام هناك غطاء لسلوكهم هذا ، وعليه فإن النوع الثاني من الرشاوى جاء نتيجة حتمية للنوع الأول . والواقع أن هناك العديد من الأمثلة التاريخية التي تؤكد حدوث حالات الرشوة لموظفين كبار في الدولة المملوكية بشطريها التركي والشركسي ، ومنهم قاضي القضاة بدر الدين أبي المحاسن يوسف (664هـ) ولي قضاء بعلبك ثم قضاء مصر ثم قضاء القضاة ثم تولى منصب الوزارة (4) والذي قال الذهبي (ت 748هـ) في ترجمته : ((كان له من الخيل والممالك ما ليس لوزير مثله ، ولم يزل في ارتقاء إلى أوائل الدولة الظاهرية فعزل ولزم بيته ...وقيل كان يرتشي ويظلم)) (5). وأكد الصفدي (ت 764هـ) شك الذهبي حينما ذكر انه كان يأخذ الرشا من قضاة الأطراف والشهود والمتحاكمين (6) ويبدو أن سيرته تلك كانت وراء عزله ومصادرته هو وأتباعه (7) . ومن الأمراء أصحاب المناصب الرفيعة الذين عرف عنهم الفساد المالي الأمير قرا سنقر المنصوري (ت 710هـ) (8) فقد ذكر النعمي (ت 930هـ) في سيرة هذا الأمير ما نصه : ((وكانت الرشوة إلى قرا سنقر متواصلة ، وجرت أمور ، وكان هو يتبرطل من الجهتين ، ففسد النظام وانعسف الرعية)) (9). أما القاضي عبد العزيز بن علي العز البكري التميمي القرشي قاضي القدس (ت 846هـ)، فقد قال السخاوي (ت 902هـ) في ترجمته : ((لم يكن بالمحمود ويحكي عنه في أكل الرشوة العجائب)) (10). وذكره النعمي بقوله : ((كان منفورا لم تحمد سيرته في القضاء)) (1) وفي

(1) قطيا: وتكتب أيضا قطية، بلدة بين القاهرة وغزة، كانت محلا للمكس ينظر السخاوي، البلدانيات، ج1/ص244.

(2) المقرئزي ، السلوك، ج5/ص384؛ ابن حجر العسقلاني ، إنباء الغمر ، ج1/ص510.

(3) ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه ، ج1/ص511.

(4) الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج29/ص80؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج5/ص313.

(5) العبر ، ج5/ص274.

(6) الوافي بالوفيات ، ج29/ص80.

(7) المصدر نفسه والصفحة .

(8) ترجم له ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي ، ج2، ص/279-280؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج5 / ص458، 459.

(9) الدارس في تاريخ المدارس ، ج1/ص286.

(10) الضوء اللامع ، ج4/ص223.

سنة 886هـ فوض قاضي قضاة دمشق شهاب الدين أبو العباس احمد بن محمود الشافعي (ت 911هـ) نيابة القضاء لشخص كان يعمل بوابا في احدى المدارس بعد أن بذل الأخير مبلغا من المال (2). وهناك العديد من الدلائل التاريخية تشير إلى مصادرة أموال طائلة من بعض كبار الموظفين في عصر المماليك ، مثلما حدث سنة 687هـ للوزير علم الدين سنجر الشجاعى (ت 693هـ) ، إذ عزل من منصبه وعذب عذابا شديدا وصودر منه خمسون ألف دينار (3) وفي سنة 689هـ قبض على الأمير حسام الدين طرنطاي نائب السلطان في مصر ، فعوقب ومات تحت العقوبة واحتاطوا على أمواله في مصر والشام فكانت أموالا عظيمة إذ كان له في كل بلد ديوان ، فصودرت جميعا ابن تغري بردي في ترجمة شمس الدين احمد بن علي بن هبة الله الاسناني ، خطيب أسنا ونائب الحكم بها (ت 704هـ) ما نصه : ((وكان قوي النفس كثير العطاء مهابا ممدوحا يبذل في بقاء رياسته الآلاف الكثيرة ، يقال انه بذل في نيابة الحكم بالصعيد مائتي ألف درهم))(4). ولكن هذا الرجل سرعان ما صودر فأخذت منه مائة وستون ألف درهم (5). إن هذه النصوص وغيرها تقف دليلا على أن بعض الأمراء وأصحاب المناصب الرفيعة استغلوا في جمع الأموال سواء أكان ذلك بالطرق المشروعة أم بغيرها ، فجملة ما أخذ من الأمير حسام الدين طرنطاي المذكور ((ستمائة ألف دينار ذهب ومائة وواحد وسبعون قنطارا من الفضة ، وأخذ منه من العدد والسلاح والقماش والأواني الصيني والفضيات الشيء الكثير ما لا يوجد عند ملك))(6). إن القبض على مثل هؤلاء الأمراء ومصادرة أموالهم ، كان أما بدواعي الإصلاح – كما سنلاحظ – أو لخروجهم على طاعة السلطان فيصحبوا من المغضوب عليهم سياسيا ، أو ذهابهم ضحية التنافس السياسي على السلطة مع أمراء آخرين، وهو أمر كان شائعا في دولتي المماليك كما أكدت ذلك بعض الدراسات الأكاديمية (7) و من الجدير بالذكر هنا أن موضوع المصادرات والثراء الفاحش لأمراء العصر المملوكي بحاجة إلى بحث ودراسة أكاديمية . وما دام الحديث متواصلا عن مظاهر سوء الإدارة المملوكية ، لابد لنا أن نذكر المحسوبية والمنسوبية وإثرها في ذلك ، إذ يلاحظ حضور هذه الوسيلة أحيانا في الوصول إلى المناصب والبقاء فيها. ومن ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني عن القاضي إسماعيل بن محمد بن محمد المالكي (ت 771هـ) الذي استتاب في الحكم ولدا له كان سييء السيرة جدا (8) وفي سنة 774هـ عين الأمير الجاي اليوسفي - المذكور آنفا - اتابكا للعساكر المصرية وهو أرفع منصب عسكري في عصر

(¹) الدارس في تاريخ المدارس ، ج2/ص41.

(²) ابن طولون ، مفاكهة الخلان ، ص44.

(³) اليافعي ، مرآة الجنان ، ج4/ص222؛ الذهبي ، تاريخ الإسلام ، ج184/52؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج5/ص463.

(⁴) النجوم الزاهرة ، ج8/ص216.

(⁵) المصدر نفسه والصفحة .

(⁶) الذهبي ، المختار من تاريخ ابن الجزري ، ص389.

(⁷) مثل أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ((الصراع على السلطة في عصر المماليك البحرية)) لفاضل كاظم العبادي ، كلية الآداب، جامعة الكوفة 1998. ورسالة الماجستير الموسومة بـ((الصراع على السلطة في عصر المماليك الشراكسة، لإسراء مهدي مزيان ، كلية التربية، جامعة واسط سنة 2006 ولم تنشر الدراسات بعد.

(⁸) الدرر الكامنة ، ج1 / ص453.

المماليك ، ويفسر المؤرخ ابن تغري بردي هذا التنصيب بقوله ((وعظم قدر الجاي المذكور من كونه زوج أم السلطان (1) فصار اتابك العسكر وبهذا استطال الجاي في المملكة ، فانه قبل زواجه بأمر السلطان خوند بركة كان من جملة الأمراء المقدمين لا غير)) (2) ، ولعل هذا الرجل لم يكن يحلم باعتلائه مثل هذا المنصب الرفيع قبل مصاهرته للسلطان المذكور . ولم يستطع بعض القضاة التخلص من هذه العقدة ، فهذا القاضي محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بهاء الدين السبكي (ت 777هـ) الذي تولى عدة وظائف مثل قضاء طرابلس وقضاء دمشق والقاهرة (3) كان ((بخيلا بالوظائف على مستحقيها كثير التخصيص بها لأولاده ومن يختص به ...ولما عزل من قضاء القاهرة سعى في قضاء الشام وفي هذه السنة - اي 777هـ سعى اشد السعي حتى استقر ولده ولي الدين في قضاء الشام في حياته وعاش بعد ذلك قليلا ومات)) (4) . فعلى الرغم من شهرة آل السبكي العلمية ومكانتهم في مجال القضاء والقضاء ولا سيما في عصر المماليك، فإن تدخل هذا القاضي بهذه الطريقة ، عدّ خرقا للقواعد التي سار عليها معظم قضاة المسلمين ومنهم آل السبكي ، الأمر الذي أدى لتعرضه للنقد من قبل ابن حجر وهو من اشهر مؤرخي ذلك العصر . وعلى الرغم من القصور العلمي الذي كان عليه محمد بن احمد بن عبد الوهاب المناوي الطويل (ت813هـ) (5)، فانه تولى عدة وظائف مهمة مثل الحسبة ، ونظر الكسوة (6) ووكالة بيت المال (7) ونظر الأوقاف (8) والسبب في ذلك كما يقول معاصره المؤرخ ابن حجر العسقلاني يعود إلى مصاهرته لكاظم السر (9) فتح الدين فتقدم بجاهه (10). وحينما اعتلى متعهد اللحم المعروف البيباوي

(1) هو السلطان الملك الاشرف شعبان الذي حكم خلال المدة (764-778هـ) ينظر عنه ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج2/ص442-443.

(2) النجوم الزاهرة ، ج11/ص75-58.

(3) ابن فهد ، الحظ الاحاط ، ج1/ص254؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج6/ص254.

(4) ابن حجر العسقلاني ، انباء الغمر ، ج1/ص123؛ الدرر الكامنة ، ج1/ص250.

(5) ترجمه السخاوي في الضوء اللامع ، ج9/ص135.

(6) نظر الكسوة : ومهمة القائم بها الاشراف ومتابعة الكسوة التي يرسلها السلطان المملوكي إلى الكعبة المشرفة ، ينظر المقرئزي ، السلوك ، ج7/ص429.

(7) وكالة بيت المال وهي الوظيفة عظيمة الشأن رفيعة القدر وموضوعها الإشراف على خزينة الدولة وما يتعلق بمبيعاتها ومشترياتها ولا يليها إلا أهل العلم والدراية ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص37-38.

(8) نظر الأوقاف وهي وظيفة عالية القدر وموضوعها الاشراف على الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس والمدارس وما هو من ذلك على سبيل البر والصدقة وأحيانا يشرف عليها السلطان وتارة نائبه وغالبا الدوادار الكبير ، المصدر نفسه ، ج4/ص39.

(9) كاتب السر : مر التعريف به ، ص9.

(10) فتح الدين : هو فتح الله بن معتصم بن نفيس الدواي التبريزي رئيس الأطباء وكاتب سر في عهد السلطان الظاهر برقوق (ت836هـ) كان من اخص الناس عند السلطان المذكور ، المقرئزي ، السلوك ، ج6/ص341؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج12/ص98؛ ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج7/ص122.

البيايوي (ت869هـ)(1) منصب الوزارة اسند منصب نظر الدولة المهم إلى احد الطباخين بعد أن صاهره على أخته (2). وذكر المؤرخ ابن طولون (ت953هـ) عن معاصره الحاجب الكبير يخشباي (3) انه عزل سنة 917هـ من منصبه الرفيع هذا معللا سبب ذلك بما نصه : ((لكون صهره دولات باي (4) مات بمصر ، وإنما كان يكرم لأجله وإلا فهو غير مقبول عند عند الترك))(5) أي إن بقاء ذلك الحاجب في منصبه كان مرهونا بوجود صهره الذي ربما كان السبب في وصوله للمنصب المذكور أيضاً وهناك بعض الروايات التاريخية تشير إلى أثر حاشية السلاطين والمماليك والأمراء والنواب في إضعاف إدارة الدولة ، ومن ذلك ما ذكره ابن كثير الدمشقي (ت774هـ) في أحداث سنة 759هـ عن عزل نائب دمشق الأمير علاء الدين علي الطنبغا المارداني (ت744هـ) وإرساله إلى نيابة حلب و كيف تأسف الناس لفراقه لحسن معاملته لأهل دمشق و يعطل المؤرخ المذكور عزله بعدم تنفيذ حاشيته لأوامره وسيطرتهم على الأراضي ، الامر الذي تسبب بفساد كبير (6). ومعنى هذا أن حسن السيرة وحده لا يكفي ، بل كان عليه الاهتمام بأمر الحاشية وكبح جماحها وصددها عن العبث بأموالك الرعية . وفي سنة 746هـ عزم السلطان الملك الكامل شعبان (746-747هـ) على السفر إلى الحجاز فشرعوا بأخذ الأموال من الناس فتأثرت التجارة والزراعة في كل من مصر والشام ، فتقدم نائب الشام وبعض الأمراء باقتراح تأخير سفر السلطان في العام المذكور ، فنزل عند رأيهم وبوشر بارجاع ما اخذ من الأموال إلى أصحابها ، غير أن ذلك لم يوافق رغبة نساء السلطان ووالدته وأخذن في دفعه إلى السفر حتى رضخ للأمر وكتب لنوابه مجددا بحمل الأموال اللازمة لسفره ، فتجدد اخذ الأموال من الناس وغلت الأسعار وتوقفت الأحوال(7) وكانت عادة سلاطين المماليك حينما يرومون السفر إلى الحجاز أن يجهزوا أنفسهم بأخذ الأموال من الولايات (8) . وذكر المقرئزي (ت845هـ) أن أحوال الدولة المملوكية توقفت سنة 748هـ بسبب كثرة رواتب الخدم والجواري وأخذهم الأراضي الزراعية في الجيزة وغيرها حتى اخذ احد الخدم لوحده عشرة آلاف فدان (9). وهذا الأمر حدث في عهد السلطان المظفر زين الدين الدين حاجي (747-748هـ) وهو السلطان ذاته الذي أنكر عليه كبار الأمراء شدة شغفه

(1) ذيل الدرر الكامنة ، ص149.

(2) ينظر عن البيايوي ص (30-31) من هذا البحث

(3) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج4/ص300.

(4) هو نائب القلعة في عهد السلطان المالك الناصر محمد بن الاشرف قاتباي (901-904هـ) وعزل عنها سنة 902هـ، ينظر البصري ، تاريخ البصري ، ج1/ص193.

(5) هو الأمير سيف الدين دولات باي المحمودي المؤيدي الدوادر ، كان احد مقدمي الألوفا اعتقه السلطان الملك المؤيد وجعله خاصكيا ثم قاضيا واستمر على هذا الحال حتى صاهر الأمير جانم الاشرفي فأصبح أمير مائة وتقدمة الف وتولى الداوردية الكبرى بمال بذله بلغ عشرة آلاف دينار ، ثم قبض عليه وسجن ومرض ومات سنة 857هـ ، ينظر ابن طولون ، مفاكحة الخلان ، ص287.

(6) ترجم له المقرئزي في السلوك ، ج3/ص398؛ ابن حجر العسقلاني ، ص؛ الدرر الكامنة ج1/ص487.

(7) ابن تغرير بردي ، النجوم الزاهرة ، ج1/ص132.

(8) المصدر نفسه ، ج10/ص133.

(9) السلوك ، ج4/ص41.

بالنساء وانقطاعه عنهم وإتلافه الأموال العظيمة عليهن وإعراضه عن تدبير الملك وخوفوه العاقبة فترك ذلك (1) وهناك مثال آخر حول تدخل حاشية السلطان في إدارة الدولة و التأثير التآثير سلبا على مستقبل السلطان ذاته ، فالسلطان الملك المؤيد احمد لم يدم حكمه سوى أربعة اشهر فقط أثناء سنة 865هـ أما سبب ذلك فقد ذكره احد المؤرخين المعاصرين له بقوله : ((إن تدبيره كان في غاية الحسن في بادئ أمره ، وان أمره اخذ بالاتحطاط من قلة المساعدة له والأفعال القبيحة التي كان عليها ممالিকে الاجلاب(2). وتحكم زوجته وولده ومملوكه بردبك الدوادر (3) في الوظائف من حيث التولية والعزل، ذلك أن من كان يريد احد هذين الأمرين يسعى عند هؤلاء الأشخاص الثلاثة)) (4) . وأما السلطان الملك الظاهر خشقدم (865-872هـ) فقد تمنى الناس موته وزوال حكمه بسبب أفعال ممالিকে الاجلاب القبيحة دون أن يحرك ساكنا لإيقاف تلك الأفعال (5). وأوردت المصادر المملوكية نصوصا عن أشخاص تولوا مناصب هم ليسوا أهلا لها، ولا يتمتعون بالكفاءة لاعتلائها، وما يزيد الطين بلة عزل الأكفاء وتعيين الضعفاء مكانهم أحيانا ، مما أدى بلا شك إلى إلحاق الضرر المضاعف بشؤون الإدارة ، ومن ذلك ما حدث سنة 809هـ حينما عين الأمير دقماق دوادر أيناال الأشقر في نظر الحرمين الشريفين(6) ونيابة السلطنة بالقدس الشريف (7) بعد بذل عشرة آلاف دينار ((8)). وعلق صاحب كتاب الأنس الجليل على ذلك بقوله : ((وكان ذلك من أقبح الأمور وابتسعاها ، فان ناظر الحرمين الأمير ناصر الدين بن النشاشيبي (9). كان من من أهل الخير والصلاح فأبدل بظالم فاجر وهو كما قيل ((لا ذات ولا أدوات)) (10) أي انه فضلا عن فجوره لم يكن مؤهلا. ونقرأ في سيرة الأمير سيف الدين يونس بن عبد الله العلاني الناصري (ت 864هـ) انه ظل من جملة المماليك سنين طويلة لا يلتفت إليه احد في

(1) المصدر نفسه ، ج4/ص44

(2) المماليك الاجلاب هم مماليك يشترهم السلطان صغاراً ويقوم على تربيتهم ويسكنون القلعة ويتبعون السلطان ويقاثلون معه ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص15؛ البصروي، تاريخ البصروي، ج1/ص204.

(3) هو بردبك الاشرفي اينال حظي عند سيده الاشرف اينال وأصبحت له الكلمة النافذة وزوجه ابنته الكبرى ثم عينه دوادرا له ، ينظر السخاوي ، الضوء اللامع ، ج3/ص7.

(4) النجوم الزاهرة ، ج16/ص158-159.

(5) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج3/ص175.

(6) نظر الحرمين : يتولى القائم بها إدارة حرم القدس الشريف وحرم إبراهيم الخليل (ع) وكانت العادة أن تضاف إلى نائب القدس ، ينظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج7/187؛ ج2/ص104.

(7) نيابة القدس : كانت في أوائل الدولة المملوكية ولاية صغيرة ، ثم استحدثت فيها النيابة سنة 777هـ وهي من من النيابات المهمة في بلاد الشام ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص205.

(8) العلمي ، الإنس الجليل ، ج2/ص342.

(9) لم نجد له ترجمة في المصادر المتوفرة

(10) العلمي ، الإنس الجليل ، ج2/ص342.

الدول، إلى أن أصبح أمير عشرة(1) في أوائل عهد السلطان الملك الظاهر سيف الدين جقمق جقمق (842-857هـ) مراعاة لرغبة احد الأمراء ثم دام على هذا الحال إلى أن نقله السلطان المذكور إلى نيابة القلعة (2) وهي احدى الوظائف المهمة ، وكان ذلك بعد عزل الأمير تغري برمش الفقيه (3) سنة 849هـ على الرغم مما اتصف به الأخير من العلم والفروسية وعلق المؤرخ ابن تغري بردي على هذه الحادثة التي عاصرها بقوله : ((ذكرتني هذه الواقعة بقول بعض الأدباء : شاباش يا فلك شاباش تحط عالي وترفع في الهواء أوباش))(4). واعتلى سيف الدين خشقدم بن عبد الله الاردبغاوي (ت 864هـ) منصب حاجب الحجاب في مدينة طرابلس ثم منصب الدوادية (5) على الرغم من انه : ((كان من الأوباش الذين لا يعرف لهم حال))(6) وسعى الأمير سيف الدين كمشبغا بن عبد الله السيفي نخشباي (ت 868هـ) من اجل الحصول على منصب نائب قلعة حلب ((فوليها دفعة واحدة بالبذل فلم تشكر سيرته وعزل ونقل إلى البيرة (7). ولم تطل مدته ... وكان لأذات ولا أدوات ...))(8). ويواصل ابن تغري بردي تشخيصه لهذه الظواهر في الحياة الإدارية إبان العصر المملوكي ولاسيما المدة التي عاصرها ومن ذلك ما ذكره في أحداث سنة 870هـ إذ قال : ((وفي يوم الخامس والعشرين من ذي القعدة استقر الأمير قاني باي الحسني المؤيدي (ت 872هـ) احد أمراء الطبلخاناه(9). في نيابة طرابلس دفعة واحدة وكانت ولاية قاني باي هذا لطرابلس من الأمور المنكرة الخارجة عن العادة، إذ أننا لا نعلم إن أحدا ولي نيابة طرابلس غير مقدم ألف

(¹) تقع هذه الإمرة ضمن الطبقة الثالثة من الأمراء عند المماليك ، ويقود من تمنح إليه عشرة فرسان وهذه الطبقة لا ضابط لعدد أفرادها ويعين من بينها صغار الولاة وصغار الموظفين ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص240.

(²) وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة ، يعين صاحبها من قبل السلطان بمرسوم شريف ، ويتولاها أمير مائة ومقدم الف ومهمته حماية القلعة ، ولا يسلم مفاتيحها إلا بأمر السلطان ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص191.

(³) هو الأمير تغري برمش بن عبد الله الجلاي الحنفي المعروف بالفقيه ، محدث فاضل واحد الفقهاء ، ويعد من القلائد الذين جمعوا بين الإمرة ومعرفة العلوم الدينية من المماليك ، تنظر ترجمته عند ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص213؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، ج6/ص304.

(⁴) النجوم الزاهرة ، ج16/ص214.

(⁵) الدوادر : لقب يطلق على من يحمل الدواة للسلطان أو الأمير ويتولى أمرها مع ما يتبع ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج5/ص434.

(⁶) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص213.

(⁷) بلده قرب سمسياط بين حلب والثغور الرومية ، وهي قلعة حصينة ولها رستاق واسع ، ينظر ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج1/ص526.

(⁸) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص334.

(⁹) أمير طبلخاناه : رتبة تطلق على الأمير الذي يكون تحت إمرته أربعين جنديا ويأتي في الرتبة الثانية بين الأمراء في الدولة المملوكية ، ويحتل من هو بهذه الصفة الوظائف التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص13؛ محمد ، أسماء ومسميات ، ص146.

بالديار المصرية ((1)). بل ان غالب من يلي نيابة طرابلس ينتقل إليها من وظيفة جليلة عظيمة ، أما أمير مجلس (2) أو أمير آخوار (3) أو راس نوبة النوب (4) أو ينتقل إليها من إليها من نيابة حماة ... ومع هذا كله ليته كان أهلاً لذلك بل هو من كبار المهملين ((5) . ان تولية شخص يحمل مثل هذه الصفات لا يد وانته أدى إلى ضرر في الجوانب الإدارية والاقتصادية وهي الجوانب المؤثرة في حياة الناس بشكل مباشر . وقد عرف عن بعض السلاطين عجزهم عن النهوض بمهمة إدارة الدولة ، وأوضح مثال على ذلك السلطان الملك الظاهر يلبي الذي حكم أثناء سنة 872 هـ ، فقد وصف بأنه : ((كان سالباً كلية لا يعرف القراءة ولا الهجاء ولا يحسن العلامة على المناشير والمراسيم الا بالنقاط مع عسر الكتابة)) (6) ولهذا كانت أيامه القليلة : ((نكدة قليلة الخير كثيرة الشر وعظم الغلاء في أيامه وتزايدت الأسعار ، وهو بذلك لا يأتي بشي ووجوده في الملك وعدمه سواء...)) (7) وربما عجل ذلك بمساعدة عوامل أخرى في زوال سلطنته التي لم تدم سوى اقل من شهرين . وعلى الرغم من عهده القصير جدا فان أيامه كما وصفها احد المؤرخين المعاصرين كانت شر الأيام وأقبحها وساءت أحوال الناس والسبب في ذلك يعود إلى ((عدم معرفته وسوء سيرته وضعفه عن تدبير الأمور وبت القضايا وتنفيذ أحوال الدولة وقلة عقله ، فانه كان في القديم لا يعرف إلا بيلبي تلي أي يلبي المجنون ...)) (8). وقال ابن تغري بردي في آخر ترجمة هذا السلطان : ((وبالجملة كانت سلطنته غلطة من غلطات الدهر)) (9). فأوجز بذلك وصفه لعهد لعهد السلطان المذكور بهذه العبارة المختصرة التي تنم عن موقف ناقد وناقم في أن واحد .

المبحث الثاني : رصد المؤرخين المعاصرين لسوء الإدارة المملوكية وموقفهم منها شخص بعض اشهر مؤرخي مصر في العصر المملوكي حالة التراجع التي وصلت إليه بعض المؤسسات الإدارية في الدولة المملوكية ، ودونوا أخبارها وأخبار القائمين عليها بأسلوب نقدي ساخر مرة وجارح مرة أخرى ، ويأتي في مقدمة هؤلاء المؤرخين تقي الدين احمد بن علي المقرئ (845هـ) صاحب المؤلفات المشاهير لا سيما كتابه (السلوك لمعرفة دول المملوك) ففي أحداث سنة 820هـ وصف حالة الضعف والفساد الإداري الذي انتهت إليه

(1) مقدم ألف بالديار المصرية : هو من له امرة مائة فارس وتقدمة ألف آخرين ممن دونه في الرتبة ، وهو أعلى مرتبة من جميع الأمراء ويحتل أهم الوظائف الدولة ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص14.

(2) أمير مجلس : يتولى صاحبها شؤون الأطباء والكحاليين ومن شاكلهم ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص19.

(3) أمير خور : هو الذي يتولى أمر إسطنبول السلطان وما فيه من الخيل والإبل وغيرهما ويعني لغة أمير المعلف المعلف القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج5/ص433.

(4) راس نوبة النوب : وموضوع هذه الوظيفة الحكم على الممالك السلطانية والاخذ على ايديهم ، وقد جرت العادة أن يتولاها أربعة أمراء ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص18.

(5) النجوم الزاهرة ، ج16/ص294.

(6) المصدر نفسه ، ج16/ص463.

(7) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص463.

(8) المصدر نفسه ، ج16/ص471.

(9) المصدر نفسه والصفحة .

الوظائف والدواوين التي عاصرها ، إذ قال : ((أهل شهر ربيع الآخر وفي جميع أراضي مصر ... من أنواع الظلم ما لا يمكن وصفه بقلم أو حكايته بقول من كثرته وشناعته ، فجملته ان الحكام في القاهرة وأعمالها ما بين محتسب ووال وحجاب وقضاة ونائب الغيبة(1) والاستادار (2) فالمحتسب بالقاهرة والمحتسب بمصر كل ما يكسبه الباعة مما تغش به البضائع وما تغبن فيه الناس في البيع يجبي منهم ضرائب مقدمة لمحتسب القاهرة ومصر واعوانهما ، ويؤديان عنه ما استدانه من المال الذي دفع رشوة عند ولايتهما ويؤخران منه بقية لمهاداة أتباع السلطان ليكونوا عوناً لهما في بقائهما ، وأما القضاة ، فان نوابهم يبلغ عددهم نحو المائتين ، ما منهم إلا من لا يحتشم من اخذ الرشوة على الحكم ، مع ما يأتون هم وكتابهم من المنكرات بما لا يسمع به في سلف (...)) (3) . إن هذا التشخيص الصادر من مؤرخ كبير كالمقريزي يعد مهماً لأنه يوضح لنا الوجه الآخر لسلوكيات بعض الموظفين المهمين آنذاك ولعل كتاباته تعد قليلة في بابها ، لاسيما وأنه كتب بما يفصح تلك السلوكيات الصادرة عن موظفين بعضهم كبار معاصرون له دون أن يخشى منهم أو من أتباعهم ، غير أننا نقرأ في نقده هذا صفة الإطلاق أو التعميم فمن غير المعقول مثلاً أن يكون جميع قضاة ومحتسبي وولاية وحجاب القاهرة وتوابعها على هذا القدر من الفساد وهم بقرب مركز السلطنة ، وعلى أية حال فان ما ذكره المقريزي قد يصح مع قسم من هؤلاء الموظفين بدليل الأخبار التي تؤكد وجود موظفين كبار لا سيما من القضاة ممن كانوا يتميزون بالنزاهة والعدل(4) . واصل هذا المؤرخ حديثه عن الحالة الإدارية التي عاصرها فقال : ((وأما والي القاهرة ووالي مصر وغيرهما من سائر ولاية النواحي ، فان جميع ما يسرق من الناس ، يأخذونه من السراق إذا ظفروا بهم ...وقد تيقن هؤلاء انه متى عثر عليهم صانعو أنفسهم وتخلصوا وصار كل من تقطع يده من السراق إنما تقطع لأحد أمرين : أما لقوة جاه المسروق أو عجز السارق عن القيام للولاية بالمال ...ومع هذا فلأعوان الولاية في اخذ المال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبورها وشناعتها ... وجميع ما يتحصله الولاية من أموال لا يصرف إلا في احد وجهتين أما للسلطنة مصانعة عن أقامتهم في ولاياتهم ، أو فيما تهواه أنفسهم من الكبانر والموبقات وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك (...)) (5) وذكر المقريزي الحال الذي كان عليه وظيفته الحجابية ، فقال ((إن الحجاب انتصبوا لأخذ الأموال من الشاكي والمشكو دون وجه حق ، ولكل حاجب رجل يسمى راس نوبة ، فإذا جاء من يشتكي فتح عليه ذلك الرجل أبواباً من المكر ليدفعه لبذل المال له وللحاجب (6) وتطرق لوظيفة الاستادارية

(1) نائب الغيبة : هو الذي يدير الأمور إذا غاب كل من السلطان والكافل ويقوم بإخماد الثورات وخلص الحقوق ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج14/ص192.

(2) الاستادار : يقوم بإدارة بيوت السلطان وشؤونها من المطابخ والشراب خاناه وينفذ مطالب السلطان في هذه الأمور ، واليه مطلق التصرف في الحصول على النفقات التي يحتاجها بيت السلطان والأمير الذي يتولاها بمرتبة مقدم ألف أو طبلخاناه ، ينظر ، القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص21.

(3) السلوك ، ج6/ص431-432.

(4) ينظر مثلاً : الذهبي، تاريخ الاسلام، ج6/ص327، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2/254؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج14/ص185،94؛ العلمي ، الإنس الجليل ، ج4/ص220.

(5) السلوك ، ج7/ص64.

(6) المصدر نفسه ، ج6/ص433.

فقال : ((وأما الاستادار ، فانه أمدهم باعا وأقواهم في الظلم وأنفذهم في ظلم الناس وأشنعهم في الفساد ذكرا)) (1). وفي سنة 825 هـ رصد المقرئ في محاولة السلطان الملك الأشرف برسبائي (825-841هـ) التدخل لمنع أرباب الوظائف من التنازل عن وظائفهم لقاء مبالغ معينة ، إذ هددهم إن هم فعلوا ذلك فامتنعوا لفترة وجيزة ثم عادوا للنزول عن وظائفهم فأصبح ((يعتلي الوظائف غير أهلها ويحرمها مستحقوها ، فان الوظائف المذكورة صارت بأيدي من هي بيده ينزلها منزلة الأموال المملوكة فيبيعها إذا شاء ويسمي بيعها نزولا عنها ويرثها بعده صغار أولاده ... فيا ينفس جدي ان دهرهك هازل)) (2) ان تدقيق النظر بما أورده المقرئ من حالة الترددي والفساد الكبير التي أصابت الوظائف المملوكية يدفعنا للتحقيق في سيرة راس السلطة المملوكية آنذاك ، السلطان الأشرف برسبائي المذكور، فهل كان هذا السلطان الذي حكم مدة ليست بالقصيرة على هذا النحو من الضعف ، حتى انعكس ذلك على كبار أرباب المناصب ذات المساس المباشر بحياة الناس اليومية ؟ ام أن هناك رأيا آخر ؟ وللتأكد من هذا الأمر نقرا سيرة ذلك السلطان كما كتبها مؤرخ آخر يعد من ابرز المؤرخين المعاصرين له ، بل من ابرز مؤرخي مصر في عصر المماليك ألا وهو أبو المحاسن ابن تغري بردي الاتاكي (ت 874هـ) الذي عرف عنه الاعتماد على المعاينة الشخصية للأحداث ومداخلة البلاط المملوكي للوقوف على ما يحدث ونقل اخبار تلك الأحداث عن كتب ، فضلا عن معرفته بلغة البلاط المملوكي التركية (3) ولهذا أخذ على شيخه المقرئ انه : ((كان بمعزل عن الدولة ينقل أخبار الأتراك عن الأحاد)) (4) زد على ذلك إن علاقة هذا المؤرخ الوثيقة بالبلاط بالبلاط المملوكي - كما سنقرأ - جعلته يصل إلى مصادر المعلومات حول الأحداث الدائرة ونقلها بدقة وتفصيل قلّ نظيرها بل واتصف بالحيادية في كتابته لتاريخ المماليك، فنقد الرجال المعاصرين له نقدا جارحا (5) وفي الوقت ذاته ينثى على من هو أهل لذلك وكتبه تحوي الكثير الكثير من الشواهد التاريخية حول هذين الصنفين من النقد التاريخي ولنعد الان لترجمة السلطان برسبائي عند المؤرخ المذكور إذ وصفه بأنه : ((كان ملكاً جليلا مهابا ، عارفا ، سيوسا ، حازما شهما فطنا له خبرة بالأمر ومعرفة وتدبير ... وكان يتصدى للأحكام ويباشر أحوال المملكة ، غالبها بنفسه ، وكان متواضعا حسن الخلق ... حريصا على ناموس الملك (...)) (6). إن التمعن في عبارات ابن تغري بردي التي أطرى بها السلطان المذكور تدعونا إلى إلى إعادة النظر فيما كتبه المقرئ ، فلا يمكن أن يكون كبار الموظفين على الصفة التي ذكرها المؤرخ المقرئ ، وهم على مقربة من بلاط السلطان برسبائي وهو بتلك الصفات الايجابية ، ولكن ذلك لا يعني انعدام حالات الفساد الإداري ، فلعل المؤرخ المقرئ عمم بعض الحالات التي كانت تحدث في مؤسسات الدولة المملوكية ، فاستخدم مصطلحات يفهم القارئ من خلالها بان الإدارة المملوكية فاسدة جملة وتفصيلا، فإذا كان الأمر كما قال كيف نفسر ما ذكره المؤرخون الآخرون من أخبار حول كبار الموظفين ممن تمتع بالنزاهة

(1) المصدر نفسه والصفحة.

(2) المصدر نفسه والصفحة.

(3) ابن الصيرفي ، انباء الهصر ، ج4/ص239؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، ج1/ص323.

(4) النجوم الزاهرة ، ج14/200-201.

(5) ينظر مثلاً كتابه المنهل الصافي ، ج3/ص274

(6) المنهل الصافي ، ج3/ص274-275.

والاستقامة والسيرة الحميدة (1). ولتوضيح ما نرمي إليه ، نقول : إن الدولة المملوكية اسوةً بالدول التي شهدتها التاريخ فيها الغث والسمين ، الصالح والطالح، فهناك المفسدون وإلى جانبهم تواجد الصالحون الذين اخذوا على عاتقهم أداء المهمة على وجه مقبول مراعاة للمشيئة أو الصالح العام أو خوفاً من العقوبة ولا يمكن القول أن هناك عصراً من العصور لدولة من الدول ناصع البياض أو ايجابي بالمطلق، مثلما لا يوجد تاريخ امة من الأمم أو جماعة أو سلالة حاكمة قاتم السواد، بل إن الطبيعي أن يكون فيه من هذا وذاك، والفرق بين دولة وأخرى يتمثل بنسبة الغث إلى السمين، والدولة المملوكية ينطبق عليها هذا الأمر ، فتاريخها يحوي على الحالات السلبية والايجابية، فإلى جانب حالات الفساد الإداري التي نقرأ عنها، هناك الكثير من الشواهد والقرائن التاريخية المعاصرة تؤكد خلاف ذلك . وأجمل ابن تغري بردي تقييمه لعهد السلطان برسباي بقوله : ((... كانت أيامه في غاية الحسن من الأمن والخير ورخاء الأسعار وعدم الفتن ...)) (2). وختم حديثه عنه بقوله: ((وفي الجملة هو أعظم ملوك الجراكسة بعد الملك الظاهر برقوق رحمهما الله تعالى)) (3). وفضلاً عما نقلناه من ابن تغري بردي في ثنايا البحث من أخبار عن حالات الفساد الإداري ، فقد وصف لنا حالات بعض الوظائف سنة 858هـ مثل الخازندارية (4). ونيابة القلعة (5) والزردكاشية (6) والحجابه وذكر حالة الضعف التي وصلت إليها ، ومن ذلك ان معظم الذين تولوا هذه الوظائف هم من الأمراء الصغار وتحديدًا أمراء العشرات ، وعلق على ذلك قائلاً : ((وكانت هذه الوظائف لا يليها إلا أمير مائة ومقدم ألف ... فتنازل ملوك زماننا عن هذا حتى ولي بعضها الأجناد وقد أبطل الملوك أيضا عدة وظائف جليلة ما كان يليها إلا أمير مائة ومقدم ألف مثل نيابة السلطنة (7) وعند النظر في ترجمة السلطان الملك الاشرف أيسنار (857-865هـ) الذي حدثت تلك الحالات في عهده من خلال ما كتبه مؤرخ معاصر آخر هو شمس الدين السخاوي (ت 902هـ) نجده يصفه بالضعف واللين (8). وهاتان الصفتان أدتا - كما يقول السخاوي - إلى خراب الإقليم، بل أدتا أيضا إلى تجاوز وجرأة مماليك السلطان عليه،

(1) ينظر مثلاً الصفي، اعيان العصر، ج3/ص1229؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر

الكامنة، ج1/ص41؛ العليمي، الانس الجليل، ج2/ص107؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج6/ص311.

(2) المنهل الصافي ، ج3/ص274-275.

(3) المصدر نفسه ، ج3/ص276.

(4) الخازندارية : موضوعها التحدث في خزائن الأموال السلطانية من نقود ومتوليها أمير طبلخاناه أو مقدم ألف ألف ، ينظر القلقشندي ، صبح الاعشى ج4/ص21.

(5) نيابة القلعة : مر التعريف بها في ص (18)

(6) الزردكاشية : ومعناها صانع الزرد أي الدرع وتعني اصطلاحاً المسؤول عن صناعة السلاح وإصلاحه وتجديد المستعمل منه ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص11.

(7) النجوم الزاهرة ، ج16/ص74. ونيابة السلطنة : منصب يأتي بالمرتبة الثانية بعد السلطان وتكون في العاصمة القاهرة حيث تسمى نيابة السلطنة بالحضرة ، ويدعى صاحبها النائب الكافل ، وفي النيابات التابعة للدولة مثل دمشق و حلب وغيرهما ، حيث تشكل أعلى منصب فيها ، ينظر القلقشندي المصدر نفسه، ج4/ص190، ج11/ص133.

(8) الضوء اللامع ، ج1/ص329.

فضلا عن انقياده لزوجته ، فتزايد البلاء وعم الضرر في البلاد (1) ومن الطبيعي أن تكون الوظائف على الشكل الذي رسمه لنا ابن تغري بردي، ما دامت البلاد تحكم من قبل سلطان يتصف بهذه الصفات . لقد قارن ابن تغري بردي بين ما كانت عليه وظيفة الحجابة في عهد السلطان الملك الظاهر برقوق (784-801هـ) وما وصلت إليه في عهد السلطان الملك الأشرف أينال الذي مر ذكره بقوله : ((وكان الحجاب ثلاثة : حاجب الحجاب وحاجب ميسرة وحاجب ثالث وأول من زادهم الظاهر برقوق وجعلهم خمسة حجاب أمراء عشرات ، لا هذه الحرافيش الذين يلونها اليوم الجهلة الفسقة)) (2) كما قارن بين حالة بعض الوظائف التي عاصرها، وما كانت عليه في العهود السابقة من تاريخ الدولة المملوكية حينما قال : ((وأما ما ذهب من الوظائف التي كان يليها أمراء الطبلخاناه (3) والعشرات مثل شاد الداوين (4) وأمير مجلس (5) وشاد القصر السلطاني (6) والهمندار (7) ومقدم البريدية البريدية (8) وشاد العمائر (9) وان كان بعض هذه الوظائف مستمرة ، فإنه لا يليها إلا الأحداث من الناس بحيث صارت كلا شيء)) (10). ان ضعف هذه الوظائف الذي رصده ابن تغري بردي عن طريق المقارنة. إنما حدث ليس كما علله المؤرخ بتنازل سلاطين مصر عن توليها لمستحقيها فقط - كما سنرى - بل حدث أيضا لان الدولة المملوكية في هذه الفترة بدأت تشيخ وأثقلت المشااكل الداخلية والخارجية ، فلم يعد الاهتمام بتلك الوظائف كما كان عليه بالعهود السالفة، لاسيما في عهود السلاطين الأقوياء كالظاهر برقوق وغيره. ونقد ابن تغري بردي الضعف الكبير الذي أصاب احد أهم المناصب الإدارية وهو منصب الوزارة، لا سيما في الفترات المتأخرة، ففي سنة 859هـ حينما عين السلطان الأشرف أينال شخصا غير مؤهل يدعى شمس الدين نصر الله بن النجار وزيرا، تصدى ذلك المؤرخ لهذا الأمر فقال : ((... فلم تر عيني فيما رأيت من لبس خلع الوزارة أقيح زيا منه حتى انه اذهب رونق الوزارة ... ولو من الله سبحانه وتعالى بان يبطل اسم الوزير من الديار المصرية في هذا الزمان ، كما أبطل أشياء كثيرة منها، كان ذلك أجود وأجمل بالدولة ... لان هذا الاسم عظيم وقد سمي به جماعة

(1) المصدر نفسه والصفحة .

(2) النجوم الزاهرة ، ج16/ص75.

(3) أمير طبلخاناه : مر التعريف به في ص.

(4) مر التعريف به في صفحة (6) من البحث.

(5) أمير المجلس : مر التعريف به .ص20

(6) شاد القصر السلطاني : وظيفة كان يليها احد أمراء الطبلخاناه وهي من الوظائف المهمة ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص75.

(7) الهمندار : هو الذي يقوم باستقبال الرسل وأمراء العريان وغيرهم ممن يرد على البلاط السلطاني ، ينظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج4/ص22.

(8) مقدم البريدية: وموضوعها التحدث عن جماعة البريدية ، وكانت أولا محصورة بيد واحد ثم أصبحت اثنتان من أمراء العشرات ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص194.

(9) شاد العمائر : يتولى هذا الموظف أمر العمائر السلطانية وما يختار السلطان إحداثه أو تجديده من القصور القصور والمنازل والأسوار ويتولاها أمير عشرة ، ينظر القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج4/ص3.

(10) النجوم الزاهرة ، ج16/ص75.

كبيرة من أعيان الدنيا قديما وحديثا ... إلى أن تنازل ملوك مصر في أواخر القرن الثامن حتى وليها في أيامهم أوباش الناس وصغار الكتبة وتغيرت رسومها وذهب بهم أبهة هذه الوظيفة الجليلة التي لم يكن في الإسلام بعد الخلافة أجل منها ولا أعظم (...)(1) . ونستشف من هذا النص عدة أمور منها : إن المؤرخ رصد حالة نادرة في تردي منصب الوزارة حتى انه أكد ذلك من خلال قوله ((لم تر عيني)) ثم تمنى ودعا الله تعالى أبطال ذلك المنصب بسبب ما أصابه ، لان زوالها أجدى من بقائها . ونلاحظ من خلال حديثه أيضا ان حالات الضعف التي لحقت بالوزارة تعد قليلة، والأشخاص الضعفاء أو المفسدين الذين تولوها قلائل ، بدليل قوله بان اسم الوزارة عظيم تسمى به عدد كبير من الأعيان ، ثم حمل بعض السلاطين المماليك مسؤولية ما وصل إليه هذا المنصب لكن دون أن يسميهم لقد أولى ابن تغري بردي منصب الوزارة اهتماما خاصا، من خلال رصده لحالات ضعفها هادفا الى تنبيه المسؤولين لإصلاحه، لاسيما وانه كان مؤرخا ذائع الصيت ذا مكانة رفيعة، محتفظاً بعلاقات وطيدة مع الطبقة الحاكمة، ومقرباً من البلاط المملوكي، إذ أن أباه كان القائد الأعلى للجيش المصري أو كما يسمى في عصر المماليك ((اتابك الديار المصرية))(2) زد على ذلك مصاهراته لاثنتين من سلاطين المماليك هما الملك الظاهر برفوق الذي تزوج عمه المؤرخ(3) والملك المنصور محمد الذي زوج ابنته لوالد المؤرخ (4) ولذلك وصف بأنه ((نسيب الملوك والسلاطين))(5). فهذه المكانة هيأت له الفرصة للوصول إلى مركز السلطة والقرار ومشاهدة الأحداث ونقلها مباشرة أو عن طريق المشاركين فيها (6) كما مكنه ذلك من توجيه النقد لأقطاب السلطنة دون وجل لذلك فان كتاباته هذه تكتسب أهمية خاصة . وفي سنة 867هـ رصد المؤرخ المذكور حالة من الضعف أخرى لحقت بالوزارة حينما تولى هذا المنصب محمد البباوي اللحام (ت869هـ) الذي كان في بادئ الأمر يعمل مع احد الطباخين ثم أصبح صبيا عند متعهد اللحم وما لبث أن أصبح متعهدا يحمل اللحم المرتب للمماليك السلطانية (7) فأثرى ثراء ثراء فاحشا ، فلما علم به السلطان الملك الظاهر خشقدم (865-872هـ) حاول الاحتيال عليه لأخذ ماله فعينه أولا في نظر الدولة (8) عام 867هـ فارتدى لباس الكتاب وترك زي معاملي

(1) النجوم الزاهرة ، ج16/ص86.

(2) طرخان ، مصر في عصر دولة المماليك ، ص2.

(3) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج13/ص19.

(4) المصدر نفسه ، ج15/ص135.

(5) عبد اللطيف حمزة ، وافية ابن تغري بردي ، ص185؛فاضل جابر ضاحي ،ابن تغري بردي ،ص31.

(6) ينظر مثلاً : حوادث الدهور ، ج3/ص66، 627، 679، 697؛ المنهل الصافي ، ج3/ص280.

(7) المماليك السلطانية:هم أعظم الأجناد شأنًا، وارفعمهم قدرًا، واقربهم الى السلطان، وأكثرهم أقطاعاً، ومنهم يختار الأمراء، أما عددهم فيحسب ما يرغب به السلطان ، وأكثر ما وصلوا إليه كان في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وعهدالسلطان الظاهر برفوق ، وللمماليك السلطانية من يتراأسهم ويدير شؤونهم ، ويتم اختياره من بين أمراء الطبلخاناه، ويسمى مقدم المماليك ، ينظر الفلقشندي،صبح الاعشى، ج4/ص15-16.

(8) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص431.ونظر الدولة احد المناصب المهمة في الدولة المملوكية، ويعبر عنها بالصحة الشريفة ، يقوم صاحبها بمشاركة الوزير بالكتابة والتوقيع ، ينظر ، الفلقشندي ،المصدر نفسه ، ج4/ص29.

اللحم، فشق ذلك على الناس كافة وعدوه من قبائح السلطان خشقدم (1) وعلل المؤرخ موقفه من البباوي بقوله : ((لان البباوي مع انحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة أصله، ومع عدم معرفته بالكتابة والقراءة، فانه كان أميا لا ينطق بحرفٍ من حروف الهجاء إلا إذا لُقِن ((2) وهذا الوصف قريب مما ذكره السخاوي عنه حينما قال : ((وبالجملّة فانه كان من مساوي الزمان))(3) . ومن الجدير بالذكر أن السلطان خشقدم لم يقف عند تعيين تلك الشخصية كناظر دولة فقط، بل أقدم على تعيينه وزيرا سنة 868هـ فأتار ذلك الأجراء حفيظة المؤرخ ابن تغري بردي فقال ناقدا : ((... وصار وزيرا للديار المصرية ، فلم نعلم بأقبح حادثة وقعت في الديار المصرية قديما وحديثا من ولاية البباوي هذا للوزارة، لأنه كان احد العوام الأوباش السوقة ووثب على هذه الوظيفة العظيمة التي هي اجل وظائف الدنيا بعد الخلافة شرقا وغربا ، وقد وليها قديما جماعة كثيرة بالديار المصرية وغيرها من سادات الناس ... وهي إلى الان ارفع الوظائف الإدارية قدرا في سائر بلاد الله ...))(4) ومما زاد في حنق المؤرخ على البباوي انه على الرغم مما ذكره له من مساوي كان - كما يقول - مباشرا لتلك الوظيفة : ((... بظلم وعسف وعدم حشمة وقلة أدب مع الأكابر والأعيان، وساءت سيرته وكثر الدعاء عليه إلى أن اخذه الله تعالى اخذ عزيز مقتدر وأراح المسلمين منه ...))(5) ويتضح مما ذكره ابن تغري بردي ان موقفه المتشدد هذا جاء لسببين رئيسيين : اولهما إن منصب الوزارة يعد من اجل المناصب ، ولهذا كان على السلطان خشقدم ان لا يقوم على اختيار شخص يمثل هذه الصفات لاعتلاء هذا المنصب المهم . وثانيهما ما اتصف به البباوي من صفات غير حميدة وعدم أهليته ، فضلا عن ظلمه للرعية ، فلم يجد المؤرخ بدا من تسجيل رأيه الصريح حول هذه الشخصية، ومن اختارها لهذه المنصب ، وعلل ركون السلطان المذكور لهذا الاختيار بطمعه في الحصول على أموال البباوي الطائلة (6) ويبدو إن هذه الصفة هي التي تغلبت على الصفات الأخرى لذلك السلطان حينما اختار ذلك الرجل للوزارة، إذ وصفه ابن تغري بردي بقوله ((كان من عظماء الملوك واجلهم وأخفهم وطأة مع شدة كانت فيه ولين وكبر))(7) وقال في موضع آخر ((وبالجملّة كان فيه محاسن لولا طمع طمع كان فيه وشح))(8) وحينما ترجمه السخاوي ذكر بعض صفاته قبل السلطنة وبعدها فقال ((... ولم يزل يتودد ويتهدد ويعد ويبعد وينافي ويراشي ويماشي، حتى رسخ قدمه ونالته السعادة، مع مزيد من الشره في جمع المال على أي وجه كان، لاسيما بعد تمكنه ...))(9) وهكذا فان الهدف في الحصول على ثروة البباوي، كانت الدافع الأساس في اختياره للمناصب الرفيعة، ومن نافلة القول ان اختيار مثل هذه الشخصيات لقيادة مناصب مهمة

(1) النجوم الزاهرة، ج16/ص340.

(2) المصدر نفسه، ج16/ص340

(3) الضوء اللامع، ج6/ص179.

(4) النجوم الزاهرة، ج16/ص340-341.

(5) المصدر نفسه والصفحة .

(6) مورد اللطافة، ج2/ص73.

(7) النجوم الزاهرة، ج6/ص309.

(8) مورد اللطافة، ج3/ص175.

(9) الضوء اللامع، ج3/ص175.

كالوزارة سينعكس سلباً على واقع الحياة الإدارية والاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة الناس.

المبحث الثالث: محاولات الإصلاح الإداري

على الرغم من وجود ظاهرة الفساد الإداري في عصر المماليك على نحو ما ذكرنا سلفاً ، لكن هذا لا يعني انعدام محاولات الإصلاح ، إذ قام عدد من السلاطين والقضاة والأمراء وأحياناً بعض الناس بمحاولات إصلاحية إبان ذلك العصر ، فقد نشط بعض السلاطين في هذا المجال ، وجاءت محاولاتهم متنوعة صبت حيناً في إصلاح المؤسسة الإدارية ذاتها، وحيناً من خلال اختيار الأصلاح لإدارة المؤسسات، وطوراً بأسلوب ردع الإداريين المسيئين وغيرها من الإجراءات الإصلاحية ومن ذلك أيضاً ما قام به السلطان سيف الدين قلاوون (678-689هـ) حينما استحدث وظيفة كاتب السر احدى الوظائف المهمة في ذلك العصر ، أما سبب ذلك الأجراء فيعود إلى أن مرسوماً رفع إلى السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ) فانكره إذ لم يكن قد أمر به ، بل جاء بأمر من احد الأمراء، فقال ينبغي أن يكون للسلطان كاتب سر يتلقى المرسوم منه شفاهاً ، وكان قلاوون حاضراً أثناء ذلك فأسرها في نفسه ، فلما تسلطن استحدث تلك الوظيفة (1) وهي احدى الوظائف التي كان لها شأن خطير في عصر المماليك. وشكل أسلوب ردع المتجاوزين والمسيئين من أصحاب المناصب احد أهم الأساليب المستخدمة من قبل السلاطين في عملية الإصلاح الإداري ، ففي سنة 689هـ أمر السلطان المنصور سيف الدين قلاوون بالكشف عن وكيل بيت المال وناظر الأوقاف في دمشق ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن المقدسي المتوفى في السنة ذاتها ، وذلك لاتهامه بسرقة أموال الأوقاف واخذ الرشوة ، وتولى نائب دمشق مهمة التحقيق معه ، فتأكدت التهم فأمر السلطان بمصادرة جميع ما أخذه وعوقب ضرباً بالمقارع (2) وقال ابن كثير في ترجمته : ((كان كثير كثير الأذى للناس ظلوماً غشوماً ، يفتح على الناس أبواباً من الظلم لا حاجة إليها)) (3) . ان قيام ذلك السلطان بهذه الخطوة وربما غيرها، لا بد وانه شكل رادعاً لبعض من كانت تسول له نفسه في إتباع السلوك ذاته الذي اتبعه وكيل بيت المال المذكور ، لا سيما وان موقف السلطان منه قد عزز بموقف إعلامي مهم آنذاك ، إذ هجاه احد الشعراء بعد موته فقال :

أعظم الله أجركم في الفطيم ولد المقدسي شيخ اللوم
فقد كان مضمرًا للرعايا كل فعل ردي وأمر شوم
ولقد كان ليس يرضيه منهم غير سفك الدماء وسبي الحريم
خان في كل ما توكل فيه وبدا منه كل فعل ذميم (4)

والقصيدة طويلة ، فصل فيها ذلك الشاعر حال المقدسي المذكور منذ اعتقاله وما كان يفعله وما حل به، وكيف شقق نفسه تخلصاً من العار الذي سيلحق به عندما يشهر (5) والواقع إن هذه القصيدة شكلت رادعاً قوياً، لا سيما وأنها خلدت قضية المقدسي وموقف السلطة منه خاصة إذا علمنا إن الشعر هو الرافد الإعلامي الأكثر انتشاراً آنذاك ووقف بعض

(1) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2/ص182.

(2) ابن الجزري ، المختار ، ص335 ؛ الذهبي ، العبر ، ج5/ص364؛ ابن شاعر ، عيون التواريخ، ج23/ص40.

(3) البداية والنهاية ، ج13/ص311.

(4) ابن شاعر ، عيون التواريخ ، ج23/ص40.

(5) ابن شاعر، عيون التواريخ، ج33/ص40 .

السلطين إلى جانب من كان يتصف بالنزاهة والصلاح من الموظفين فالقاضي المشهور ابن دقيق العيد (ت702هـ) عرف عنه العدل والإنصاف، والانتصار للحق ، بعث إليه نائب السلطنة الأمير سيف الدين منكوتر (ت698هـ) طالبا منه الحكم لأحد الأشخاص بإرث تركه تاجر دون إثبات أخوته ، فلم يوافق ذلك القاضي ثم أرسل إليه رسولا يحمل شهادة منكوتر نفسه بإخوة ذلك الشخص للتاجر، فرفض القاضي تلك الشهادة ما لم تقترن ببينة (1). وحينما علم السلطان لاجين (696-698هـ) بالضغط الذي مارسه نائبه على ذلك القاضي أرسل إلى الأخير يستدعيه للاعتذار منه، لكنه رفض فأرسل إليه مجددا يسترضيه فلما ذهب تلقاه السلطان بنفسه وأحسن استقباله واخذ بتلطفه حتى عاد مجددا لمنصب القضاة بعد أن تركه أثر ما حدث (2) والواقع أن هذا السلطان إنما فعل ذلك لعلمه بمكانة ابن دقيق العيد كقاضي، وما اشتهر به من العدل في أحكامه ، فوافق ذلك الصفات التي عرفت عن السلطان لاجين، إذ كان معروفا بالتدين والمشاركة في الفصل بالخصومات بين الناس بالعدل (3) على أن موقف ذلك السلطان لم يكن كافيا لعدم قيامه بتعنيف أو تنبيه ذلك الأمير ، إذ لم تذكر المصادر ذلك . لقد اشتهر السلطان الناصر محمد بن قلاوون (4) بمقته للرشوة ومن يتعامل بها وعمل على إبطالها ومحاربتها (5) غير إن هذه الصفات استغلها بعض المتنفذين للإيقاع بخصومهم ، ففي سنة 736هـ سعى الوزير شرف الدين عبد الوهاب النشو (ت740هـ) ضد احد الأمراء عند السلطان متهما إياه بأخذ الرشوة، فآثر ذلك بالسلطان على محاربة المرتشين وحقق مراده ، ثم سعى بالخازن وهو من المعارضين للوزير ونفي إلى حلب (6) لكن مآرب ذلك الوزير ومحاولاته لم تدم طويلا ، إذ قبض عليه بأمر من السلطان ذاته، بعد أن تبين له الأمر سنة 740هـ وعوقب وقتل وصودرت أمواله ، فقال المؤرخ ابن الوردي (ت749هـ) المعاصر لهذه الحادثة :

النشو لا عدل ولا معرفة قد أن للأقدار أن تصرفه

من اتلف الناس وأموالهم يحق للسلطان أن يتلفه (7)

وفي سنة 738هـ كثر التشنيع على القاضي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت739هـ) وذلك بسبب تمكينه لأولاده، وعدم تولية نائب عنه ببلد ما، حتى يجتمع بأولاده وانتشار الرشوة والبراطيل في أيامه، فكثرت الشكاوى فيهم وكتب احد الشعراء قصيده في قح القاضي وأولاده وصلت إلى السلطان ومنها :

قاض على الأيام سل صارما
بحده يلتقط الدراهما

(1) المقرئزي ، السلوك ، ج1/ص848هـ.

(2) السيوطي ،حسن المحاضرة ،ج2/ص101.

(3) الذهبي ،العبر ،ج5/ص390؛السيوطي ،المصدر نفسه والصفحة.

(4) حكم هذا السلطان اثنتين وثلاثين سنة وثلاثة اشهر على ثلاث فترات ،كانت سلطنته الاولى (693-694هـ) اما الثانية فين السنوات (698-708هـ) وتسلطن ثلاثة للسنوات (709-741هـ) وهو من اشهر سلاطين المماليك ترجم له غالب مؤرخي عصر المماليك :ينظر مثلا ،ابن كثير ،البداية والنهاية ،ج4/ص190؛ابن تغري بردي ،النجوم الزاهرة ،ج8/ص41.

(5) المقرئزي ،السلوك ،ج3/ص196.

(6) المصدر نفسه والصفحة.

(7) تاريخ ابن الوردي ،ج2/ص316-317.

وسن من أولاده لها دماً جردهم فانتهكوا المحارما (1) والقصيدة طويلة فيها توضيح لما اقترفه ذلك القاضي وأولاده من تجاوزات ، ثم حرض السلطان على عقابهم، وكان ذلك السلطان يعاقب اشد العقوبة على الرشوة، فلما علم الأخير بذلك وما بناه القزويني وأولاده من قصور فخمة بلغت كلفة احدها ألف ألف درهم (2) تغير عليه، فاضطر القاضي إلى الرحيل بأهله إلى الشام بعد أن باع أملاكه وأملاك أولاده بربع ثمنها(3). واشتهر عن السلطان الناصر محمد أيضا انه كان ((لا يقلد المناصب إلا مستحقيها مستحقيها بعد التروي والامتحان واتفاق الرأي...))(4) وتلك صفة من يريد الإصلاح ، قال المؤرخ بدر الدين العيني في حديثه عما يجب أن يفعله السلطان أو الملك عند تولية الوظائف : ((ومن الأمور التي ينبغي للملك بل تجب عليه : أن لا يولي الوظائف غير أهلها ، فان فيه فسادا ... وكذلك لا يولي احدا من الجهلة في الوظائف الدينية ولا فاسقا في أي وظيفة كانتومن الخصال الموجبة لزوال الملك استعمال الأرائل في الأعمال الجليّة ومنعها الأفاضل))(5) وبهذا يفسر لنا ازدهار الدولة في عصر الناصر محمد ، واعتلائه العرش ثلاث مرات مرات وميل الرعية إلى جانبه . وتأتي المحاولات الإصلاحية احيانا من خلال تمسك وإصرار راس السلطة ببقاء الأصلح في وظيفته ، ففي سنة 776هـ، عزل القاضي برهان الدين بن جماعة (ت790هـ) نفسه عن القضاء بسبب تدخل بعض الأمراء في عمله ، وكان قاضيا مشهودا له بالكفاءة والنزاهة(6). فراسله السلطان الملك الاشرف شعبان (764-778هـ) في أمر عدوله عن الاعتزال ، فلم يجبه فأرسل إليه السلطان احد الأمراء في محالة لثنية عن قراره واخبره بقسم السلطان إن هو لم يجب نزل إليه بنفسه ، فطلب الاستخارة وفي اليوم التالي ذهب لمقابلة السلطان فاشتراط عليه عدة شروط حتى يعود لعمله ، فوافق عليها ، وشاع الخبر وازدادت مكانة ذلك القاضي علوا ومهابة (7). ومن المؤكد إن أهم دواعي السلطان في إصراره على تولي القضاء من قبل ابن جماعة المذكور محاولته الحفاظ على قوة وهيبة هذا المفصل الإداري المهم في الدولة، والا فان هناك العديد من الأسماء التي كان بإمكان السلطان إن يحلها محل ذلك القاضي وفي سنة 785هـ حاول السلطان الملك الظاهر برقوق (ت784-801هـ) الذي اشتهر بسياسته الإصلاحية -كما سنرى - إصلاح الوزارة بوصفها إحدى أهم المؤسسات الإدارية في الدولة المملوكية ، من خلال اختيار الأجدر لتولي مهامها ، إذ أرسل إلى احد الكتبة الأقباط المعروف بابراهيم كاتب ارلان القبطي (ت789هـ) وعرض عليه منصب الوزارة ، فلما امتنع ألح عليه ، فاشتراط شروطا عدة قبلها السلطان ، بل ذهب الأخير إلى ابعد من ذلك ، إذ أخذ بيد ذلك الكاتب ووضعها فوق يده ، وقال للأمراء الحاضرين انظروا إلى يده أنها فوق يدي (8). في محاولة منه لإعلام هؤلاء بنفاذ كلمة

(1) المقريزي ، السلوك ، ج3/ص237.

(2) ابن الوردي ، تاريخ ابن الوردي ، ج2 /ص314.

(3) المقريزي ، السلوك ، ج3/ص238.

(4) الجبرتي ، عجائب الاثار ، ج1 /ص33.

(5) الروض الزاهر ، ص30-31.

(6) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج1/ص38؛ ابن العماد الحنبلي نشذرات الذهب ، ج6/ص311.

(7) ابن حجر العسقلاني ، انباء الغمر ، ج1/ص73.

(8) المصدر نفسه ، ج1/ص272.

الوزير عليهم ومكانته لدى السلطان، وقد أتت محاولة السلطان هذه أكلها ، إذ اخبرنا احد المؤرخين المعاصرين لهذا الوزير انه نهض بالوزارة على أكمل وجه وساسها على خير ما يرام . حتى تكدست الأموال في خزينة الدولة وعمت الفائدة على الناس (1). وكان هذا الوزير قد ((دخل الوزارة وليس فيها درهم ولا قدح غلة ، وخرج منها وفيها من النقد ألف ألف درهم، ومن الغلة ثلاثمائة ألف إردب وستون ألف إردباً ...))(2) وعمل على ((فتح الطواحين الطواحين بمصر بعد ان كانت مغلقة وأعاد المخازن السلطانية وملا الحوائج خاتاه(3) من كل الأصناف))(4). وفي عام 789هـ ، تدخل السلطان الظاهر برقوق وأمر بالقبض على القاضي بدر الدين محمد بن محمد بن أبي البقاء الشافعي (ت803هـ) وعزله عن منصبه وغرمه خمسة آلاف دينار وعين بديلا عنه ، وكان سبب ذلك أمر أصدره ذلك القاضي لامين الحكم (5) بالاحتياط على الميراث الذي تركه احد الأثرياء ، وكان مالا جزيلا ، فكثرت الشكاوى ضده وسمع السلطان فتدخل لإقرار الأمور (6). والواقع أن المتتبع لسيرة السلطان الظاهر الظاهر برقوق خلال فترة حكمه الممتدة خلال السنوات (784-801هـ) يلاحظ انه قاد حركة إصلاحية ميزته عن بقية سلاطين المماليك ، وقد مكنته الصفات التي تحلى بها من القيام بتلك الإصلاحات ، إذ وصف بأنه كان ((سلطانا شجاعا ، حازما شهما ، صارما ، فذاً ، متجملا ، ذا خبرة وسياسة ومهابة ومعرفة وتدبير))(7) ولا بد لهذه الصفات أن مكنته من القيام بمحاولة بمحاولة تصحيح الأوضاع الإدارية والسياسية الداخلية للدولة المملوكية ، ومما كان يقوم به في سبيل الإصلاح الإداري ((انه كان يتروى في الشيء المدة الطويلة ويستشير الأمراء وغيرهم فيما يفعله من الولاية والعزل وغير ذلك))(8) إن إتباع السلطان لهذا الأسلوب السياسي الهادئ واعتماده على مشاورة الأمراء في مجال التوظيف ، لا بد انه قد أدى إلى النجاح في إيصال الموظفين الأكفاء للمناصب الإدارية وعمل هذا السلطان على منع أرباب المناصب من التدخل في غير مسؤولياتهم مهما كان هولاء من الأمراء الكبار ، والزمهم بالاهتمام بما أوكل إليهم من مهام إدارية فقط (9). ومن إجراءاته الإصلاحية انه منع تولية من

(1) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1/ص272 .

(2) المصدر نفسه، ج1/ص338.

(3) الحوائج خاناه : معناها بيت الحوائج منها يصرف اللحم المرتب للمطبخ السلطاني والدور السلطانية وللأمراء وللأمراء والمماليك، وتحوي على توابل الطعام وزيت الوقود والحبوب، ويديرها مباشرون يضبطون أسماء المستحقين، وهي اوسع جهات الصرف، ينظر القلقشندي، صبح الاعشى، ج1/ص204.

(4) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج1/ص272.

(5) امين الحكم : هو المسؤول عن أموال الأيتام وكان يتبع في عمله قاضي القضاة ويسمى أيضا الناظر في أمر الأيتام، ينظر الذهبي ، تاريخ الاسلام ، ج45/ص352، ج6/ص170؛ المنهجي الاسيوطي، جواهر العقود، ج2/ص182.

(6) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر نج1/ص231.

(7) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج3/ص336.

(8) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي، ج3/ص336 .

(9) المصدر نفسه والصفحة .

من كان وليّ في تلك الأعمال سابقا ، وكان ذلك لكثرة الشكاوى ضدهم (1). وخصص السلطان المذكور يومي السبت والثلاثاء للحكم بين المتخاصمين ، ولم يكن يحكم إلا بعد الاستماع لكلا الخصمين (2) وعلق ابن تغري بردي على أسلوبه هذا بقوله : ((فلهذا كانت حقوق الناس غير ضائعة)) (3) ولاشك إن سياسة السلطان الظاهر برقوق قد تركت أثرا ايجابيا على الدولة والرعية ، ولذلك نجده يوصف بأنه ((أعظم ملوك الجراكسة بلا مدافعه ، بل المتعصب يقول انه أعظم ملوك الترك قاطبة)) (4). أما السلطان الملك الظاهر سيف الدين جقمق (842-857هـ) فكان يشترط على من يروم تعيينه في القضاء عدم تعاطي الرشوة في أحكامه (5) وهذا ما فعله حينما عين سراج الدين عمر بن موسى بن الحسن المخزومي الحمصي (ت861هـ) على قضاء القضاة في دمشق ، ولكن يبدو إن الأخير لم يلتزم بذلك الشرط لهذا عزله السلطان وعين بديلا عنه (6) واستخدم السلطان جقمق ذاته أسلوب عزل الموظفين المسيئين مرة أخرى من أجل إصلاح الأمور، فعندما أساء محتسب القاهرة علي بن اسكندر المعروف بابن الفيسي (ت873هـ) السيرة في وظيفته وظلم وتجبر، عزله وعين آخر لحسبة القاهرة وكان ذلك سنة 853هـ (7) وفي السنة ذاتها رسم هذا السلطان بعزل نائب طرابلس وأمره بالقدوم للقاهرة، ثم أبعدته إلى دمياط لسوء سيرته في أهل مدينة طرابلس التي كان يديرها (8). أما السلطان الملك المؤيد احمد بن اينال الذي حكم بضعة اشهر أثناء سنة 865هـ ، فقد اتخذ إجراءات حاسمة ضد المماليك الاجلاب (9) ، حالما تسلم دست السلطنة ، وكان هولاء من ممالك أبيه السلطان المملك الاشرف سيف الدين اينال (857-865هـ) ، لكنهم عاثوا فسادا بالدولة فهددوهم بإيقاع اشد النكال إن لم يرتدعوا ، فاتحط قدرهم وقل أذاهم للناس، فازداد حب هولاء لسلطانهم لما قاسوه من أولئك الاجلاب من الأفعال القبيحة (10). وفي سنة 880هـ سافر السلطان الملك الاشرف سيف الدين قايتباي (872-901هـ) لزيارة القدس الشريف ، فعرض عليه أمر الحسبة وان نائب القدس يأخذ مالا من المحتسب فيدفع ذلك هذا الأخير لأخذ الأموال من الناس، فأمر السلطان بان لا يعين محتسب إلا بمرسوم سلطاني ومنع النواب من اخذ المال من المحتسبين (11). وكان هذا السلطان : ((محتاطا في الوظائف الدينية كالقضاء والمشيخة والتدريس، لا يولي شيئا من ذلك إلا للأصلح بعد التروي والتفحص)) (12) وقد تستمر الوظيفة شاغرة عدة اشهر حتى يجد الشخص

(1) المصدر نفسه والصفحة

(2) المصدر نفسه والصفحة .

(3) ابن حجر العسقلاني ، إنباء الغمر ، ج1/ص442.

(4) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج3/ص336.

(5) المصدر نفسه والصفحة .

(6) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج3/ص336 .

(7) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج15/ص397.

(8) المصدر نفسه، ج15/ص403

(9) مر التعريف بالمماليك الاجلاب ص (17)

(10) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج16/ص224؛ السخاوي ، الضوء اللامع ، ج1/ص246.

(11) العيلمي ، الانس الجليل ، ج2/ص314.

(12) ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب ، ج8/ص6.

المناسب لها (1) وان صح ذلك فان سياسة هذا السلطان في مجال التعيينات تعد أصلاً ادريا ادريا . وعلى الرغم مما لوحظ في سير بعض القضاة إبان العصر المملوكي من الخروج عن أصول منصب القضاء ، فان هناك العديد منهم سجلوا مواقف رائدة إلى جانب الحق ورد الظلمات واتباع سبيل الإصلاح، وقاموا بمحاولات إصلاحية عدة ، فعندما أراد السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ) قتال التتار في بلاد الشام سنة 669هـ حرص على اخذ فتوى العلماء بجواز اخذ مال الرعية ليستنصر به على جهاد العدو ، فكتبوا له بذلك إلا القاضي محيي الدين النودي الشافعي الدمشقي (ت676هـ) فسأله السلطان عن سبب امتناعه، فأجابته إن لدى السلطان ألف مملوك كل منهم يمتلك ذهباً ، ومائتي جارية لكل منهن ذهباً ، فإذا انفق ذلك أخذ مال الرعية ، فغضب السلطان وأخرجه من دمشق ورفض العودة إليها حينما سمح له ذلك السلطان بالعودة(2) وهذا موقف شجاع قلما نجد أمثاله ، لاسيما وان ذلك القاضي قال قوله ذلك في حضرة سلطان مشهور بالقوة ، ولعل موقفه هذا أو ربما غيره من المواقف لقضاة آخرين شكل رادعا لبعض الحكام وصددهم عن محاولة جبي أموال الرعية تحت ذرائع مختلفة . وفي سنة 665هـ استشار السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا (694-696هـ) القاضي بهاء الدين الحلبي في تعيين احد الأمراء في نيابة دمشق بالقاهرة ، فبادر ذلك القاضي بعرض سير بعض الأمراء المشابهين للأمير المراد تعيينه، وكيف أنهم خربوا وفسدوا عهود السلاطين الذين اعتمدوا عليهم في نيابة السلطنة، وأردف موضحا رأيه بذلك الأمير بأنه يخشى من تحكمه بالأمر لأنه شاب فيه كبر نفس لا يستشير احداً، ومن خلال هذا الطرح تمكن ذلك القاضي من إقناع السلطان بالعدول عن فكرة تعيين الأمير في منصب هام جدا (3) غير أن الأخير تحيّن الفرص لمعاقبه ذلك القاضي على موقفه تجاهه ، ثم وافته الفرصة حينما تولى نيابة السلطنة فيما بعد في عهد السلطان الملك المنصور لاجين (696-698هـ) وتحكم بمقاليد السلطنة، فأوغر صدر هذا السلطان على القاضي حتى عزله وصادر أمواله (4) الأمر الذي يدل على ان بعض القضاة كانوا يعملون على منع تسلل المفسدين إلى مقاليد الحكم، على الرغم مما قد يلحق بهم من أذى وكان وقوف بعض القضاة ضد رغبات بعض السلاطين ، قد شكل رافداً غدي محاولات الإصلاح في العصر المملوكي ، ومن ذلك ما حدث في سنة 717هـ في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون المار الذكر ، إذ امتنع القاضي شمس الدين محيي بن عثمان الحنفي الحريري (ت728هـ) عن إقرار السلطان المذكور على طلبه المتمثل بإصدار الحكم بشرعية بناء القصر الذي بناه لأحد الأمراء المقربين منه، والمعروف بالأمير بكتمر الساقى (ت736هـ)، بل ان القاضي المذكور ترك مجلس السلطان غاضبا لما لمس إصرار السلطان على تحقيق رغبته(5) ولكن السلطان وجد ضالته عند قاض آخر هو سراج الدين محمد بن محمود الحنفي(ت717هـ) والذي حل محل الحريري فوافق على طلب السلطان وأصدر له فتوى بجواز ذلك (6) المر الذي يعني ان هناك بعض القضاة ممن ينساقون وراء رغبات السلطة القائمة ، فيهدمون بذلك المواقف الشجاعة لقضاة آخرين ، ودليل ذلك ما أكدته

(1) السيوطي ،تاريخ الخلفاء ، ص514.

(2) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 /ص83.

(3) المقرئزي ،السلوك ، ج2 /286.

(4) المصدر نفسه ، ج2 /286؛ ابن تغري بردي ، مورد اللطافة ، ج2/ص22.

(5) المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج2/ص68

(6) المصدر نفسه والصفحة.

ابن حجر العسقلاني من إن القاضي سراج الدين الحنفي هو الذي بادر فاعلم وزير السلطان باستعداده لتلبية رغبة السلطان ان هو فوض إليه الحكم ، فقرره السلطان في قضاء مصر ، فشق ذلك على القاضي السابق، غير إن القاضي سراج الدين ما لبث أن توفي بعد شهرين فقط من موافقته على طلب السلطان، فعد ذلك من كرامات القاضي الحريري (1) وعمل بعض القضاة على إصلاح الأمور من خلال سياسة إدارية حازمة دون الالتفاف إلى تدخلات أو ضغوط أقطاب السلطنة المملوكية وخير من مثل هذا الاتجاه القاضي كريم الدين أكرم الصغير ناظر الدولة في الديار المصرية (ت726هـ) إذ كان لا يهاب أحدا في تطبيق الحدود حتى من السلطان الناصر محمد بن قلاوون على الرغم من قوته إذ قال هذا السلطان بعد أن رفض ذلك القاضي شفاعته في بعض الجند المعاقبين ((لا أعود إلى مكان فيه كريم الدين الصغير ، يضرب الجند بالدبابيس واشفع فيهم فلا يقبل شفاعتي))(2) ولكي يهيئ ذلك القاضي الأرضية الصلبة لممارسة سلطته بقوة ونزاهة ، فقد كان عفيفا لا يأخذ أي مال من السلطان سواء أكان على سبيل الهبة أو الهدية (3) واتبع القاضي المذكور أحيانا سياسة الإقناع مع المتنفذين للحيلولة دون تحقيق مطالبهم ، فقد جاء إليه يوما احد الأمراء الكبار طالبا منه توظيف احد معارفه ، فاقترح القاضي بدلا من ذلك صرف مساعدة مالية مساوية للراتب الذي يسلمه من يشتغل بتلك الوظيفة ، فرفض الشخص المراد توظيفه مصرا على التعيين، وحينها قال القاضي لذلك الأمير إنما قلت ذلك كي أعلمك انه لص لا يريد إلا السرقة استغلالا لتلك الوظيفة ، فحجل الأمير ومضى (4). ومن المؤكد أن هذه الحالة وربما غيرها مما لم يسجلها لنا المؤرخون ، أسهمت إلى حد ما في إبعاد الفاسدين عن الوصول إلى الوظائف، ومن ثم التحكم بها تحقيقا لمآربهم الخاصة . وكانت دعوات الإصلاح تأتي أحيانا من أفواه القضاة الذين تولوا أيضا مهمة الخطابة في الجوامع ، فقد كان الخطيب القاضي عمر بن أبي الحمراء الدمشقي (ت738هـ) ، إذا خطب قال : ((اللهم أصلح فساد سلطاننا وخذ الظلمة اخذ عزيز مقتدر))(5) وأكد ابن حجر العسقلاني إن القاضي عرض بقوله عن الظلمة بناظر الخاص الكاتب عبد الوهاب بن عبد الله شرف الدين المعروف بالنشو (ت740هـ) الذي مر ذكره، وهو احد الأمراء الذين اشتهروا بظلمهم وتعسفهم ، فقد لبس للناس جلد النمر وأكثر المصادرات فكثر الشكوى منه (6). وفي سنة 774هـ حاول بعض المتنفذين إعادة ضريبة ضمان المغاني (7) لتفرض على الناس ، فلما سمع قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم عبد الرحيم بن محمد بن جماعة الكناني (ت890هـ) بذلك غضب وامتنع عن الحكم ، ثم تدخل قضاة آخرون مثل سراج الدين عمر ابن رسلان الكناني البلقيني (ت805هـ) وكلموا السلطان الأشرف زين الدين شعبان (ت764-778هـ) بشأن تلك الضريبة ، حتى أمر بإلغائها في مصر

(1) الدرر الكامنة ، ج4 /ص226.

(2) ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، ج3/ص33.

(3) المصدر نفسه والصفحة .

(4) ابن تغري بردي المنهل الصافي، ج3/ص33 .

(5) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج4/ص192.

(6) المصدر نفسه والصفحة .

(7) وصفت هذه الضريبة بأنها شنيعة وكانت تفرض على كل من يقيم احتفالاً بمناسبة الزواج، ومقدارها بين

العشرين والثلاثين مثقالاً من الذهب ، ينظر : ابن حجر العسقلاني ، أنباء الغمر ، ج1/ص127.

والشام وقبض على من أراد فرضها وصودر ثم نفي (1). إن مواقف القضاة المذكورة آنفاً، إنما توضح لنا الوجه الحسن لمؤسسة القضاة ودور رجالها في عملية الإصلاح خلال عصر المماليك . وإلى جانب الدور الإصلاحي للسلطين والقضاة ، ذكرت لنا المصادر معلومات قليلة عن مشاركة الناس أحياناً في المحاولات الإصلاحية ، فالفقيه المصري احمد بن محمد بن إسماعيل بن عبد الرحيم (ت808هـ) اخذ على عاتقه الاجتماع بالناس والتحدث معهم حول فساد الأمور والأموال وحثهم على رفض الجور والرشوة في الأحكام، وانتقاد أسلوب الحصول على الوظائف بالبذل ، وما يحصل في البلاد من الغلاء ، وبقي على هذا الحال حتى قبض عليه وعذب فانزوى حتى مات (2) وعندما ازداد ظلم نائب القدس خضربك سنة 892هـ، حتى سفك الدماء واخذ أموال الناس ، شكاه أهل القدس وكتبوا بذلك إلى السلطان في القاهرة وعرفوه بسوء سيرته معهم ، فاستدعاه ، فلما وصله عزله وسجنه (3) وفي قضية مرتبطة بقضية ذلك النائب تدخل أهل القدس وطالبوا بعزل قاضيهما شرف الدين يحيى المغربي الأندلسي في العام نفسه وكان هذا القاضي قد ((ساءت سيرته وشرع في اخذ الرشوة فاقتضت الآراء عزله ومنعه من تعاطي الأحكام الشرعية))(4) ثم ان أهل القدس نهضوا ضده وأثخنوا له في القول فخرج إلى القاهرة معزولاً(5) وفي سنة 893هـ عثر في الجامع الأموي على أوراق كتب كتب فيها هجاء ضد القاضي الشافعي شهاب الدين بن الفرفور (910هـ) وضد نوابه الأربعة عشر (6). وفي حادثة مشابهة عثر في داخل دار النيابة في دمشق على حجر ملفوف بخرقة بخرقة في طرفها شكوى ضد نائب القاضي الشافعي ، لما يعمل في الأحكام من الظلم ، وذكر فيها دليلاً على ظلمه وفساده ، فسلمها نائب دمشق للقاضي الشافعي الذي بادر بعزل نائبه ، ولكن سعي ذلك المصلح المجهول ذهب أدراج الرياح بعد فترة وجيزة حينما تدخل ناظر الجيش وشفع به فأعيد إلى وظيفته (7) وهكذا تبين لنا الصراع بين المصلحين والمفسدين على اختلاف مراكزهم وعلى الرغم من قلة محاولات الإصلاح التي ذكرتها لنا المصادر التاريخية ، فإنها لا بد وان تكون قد حدثت من سوء الإدارة وفساد بعض القائمين عل

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم بـ((سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك)) يمكن تسجيل النقاط الآتية:

- سلط البحث الضوء على الجذور التاريخية لظاهرة سوء الإدارة والفساد الإداري ، وذلك من خلال الكشف عن مظاهرها في عصر المماليك في مصر والشام ، وعليه فإن هذه المظاهر ليست جديدة في عالمنا اليوم.

(1) المصدر نفسه والصفحة .

(2) ابن حجر العسقلاني ، ذيل الدرر الكامنة ،ص112-313.

(3) العليمي ،الانس الجليل ،ج2/ص339-341.

(4) المصدر نفسه ،ج2/ص340.

(5) المصدر نفسه ،ج2/ص341.

(6) ابن طولون ، مفاكهة الخلان ،ص821.

(7) ابن طولون مفاكهة الخلان ،ص95.

- ابرز البحث جهود السلاطين والقضاة في مجال الإصلاح الإداري، ومدى تأثير تلك الجهود في تصحيح الأوضاع الإدارية أو تجفيف منابع سوء الإدارة وضعفها، وأن بعض تلك المحاولات الإصلاحية نجحت في الحد من الفساد الإداري، بل أنعشت إدارة الدولة المملوكية.
- بين البحث اثر المثقفين ولاسيما كبار المؤرخين في التنبيه على حالات سوء الإدارة ورصدها، ونقد المتسببين فيها بعبارات جارحة، وحفظوا لنا ما قيل بحق المفسدين من أقوال وأشعار، فشاركوا بذلك في عملية الإصلاح بشكل غير مباشر، ولاسيما من خلال استهداف سياسة التعيينات بعبارات نقدية لاذعة.
- ويلاحظ ان ظاهرة سوء الإدارة لم تكن هي الطابع العام الذي اصطبغ به العصر المملوكي، ذلك أن هناك دلائل تاريخية تؤكد وجود مظاهر للنزاهة الإدارية، وهو موضوع بحاجة إلى بحث ودراسة، وان الدولة المملوكية كبقية الدول التي شهدها التاريخ فيها الغث والسمين.
- يمكن القول إن أسوأ ما وصلت إليه الإدارة المملوكية كان حينما تم تأسيس "ديوان البذل" في عهد السلطان الملك الصالح إسماعيل (743-746هـ). فكان من يرغب بالحصول على وظيفة أو منصب ما، يدفع ما مطلوب من مبلغ مالي لقاء ذلك، فكان هذا من أهم أسباب استشراف ظاهرة الفساد الإداري.
- شكلت عهود بعض السلاطين ولاسيما عهد السلطان الظاهر برقوق (784-801هـ) أفضل العهود في النجاحات الإدارية، وذلك من خلال حملته الإصلاحية وسياسته التي تبعتها في مجال التعيينات.
- أما على صعيد الوظائف المهمة، فان الوزارة مثلاً وصلت إلى أحسن ما وصلت إليه حينما إصر السلطان الظاهر برقوق ذاته سنة 785هـ على تعيين احد المشهورين بحنكتهم الإدارية ونزاهتهم واضبطهم للأمر فنجح وأعاد ما كان لمنصب الوزارة من مكانة رفيعة وأهمية بالغة في إدارة شؤون الدولة، وان أسوأ ما وصل إليه هذا المنصب كان حينما تم إسناده إلى متعهد اللحم المعروف بالبباوي الذي كان أميا لا يفقه شيئا، وذلك من قبل السلطان الملك الظاهر خشقدم (865-872هـ).
- ويؤشر أيضاً أن الصفات الشخصية لبعض السلاطين أثرت في سياستهم الإدارية وانعكاس ذلك برمته على الوضع الإداري، فالسلطان الملك الأشرف إينال (857-865هـ) وصف من قبل المؤرخين المعاصرين له بشهره وحبه لجمع المال بأي وسيلة كانت، فكثر الرشاوى في عهده، وهذا يذكرنا بالقول الشهير: ((الناس على دين ملوكهم))
- ويمكن القول إن المحسوبية والمنسوبية والأثر الذي تركته حاشية السلطان أحيانا اثر كثيرا في إضعاف الإدارة المملوكية وذلك بسبب وصول أشخاص غير مؤهلين للمناصب الإدارية، وتحكمهم بالأمر وربما الوقوع في مجال الفساد الإداري، وهذا الأمر ينطبق على بعض الأمراء والقضاة الذين لم يستطيعوا التخلص من عقدة المحسوبية والمنسوبية فراحوا يصرون على تعيين أقاربهم.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن إياس ، محمد بن احمد (ت930هـ) .
1- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة 1984).
- البصروي ، علي بن يوسف بن احمد (ت890هـ).
2- تاريخ البصروي، تحقيق اكرم حسن العلي ، ط1، دار المأمون للتراث (دمشق1408هـ).
- ابن تغري بردي ، جمال الدين يوسف الاتاكي (ت874هـ).
3- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، تحقيق وليم بوبر (كاليفورنيا ، 1970).
- 4- الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تحقيق فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر (القاهرة 1956).
- 5- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة 1985).
- 6- مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة ، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، دار الكتاب المصرية (القاهرة 1974).

- 7- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ،وزارة الثقافة والإرشاد القومي (القاهرة ،د.ت).
 • الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن (ت1237هـ).
 8- عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،دار الجيل (بيروت-د.ت).
 • ابن حجر العسقلاني ،شهاب الدين احمد بن علي (ت852هـ).
 9-إنباء الغمر بأبناء العمر ،تحقيق حسن حبشي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة-1969).
 10-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،تحقيق محمد عبد المعيد خان ،ط2،دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد الدكن1972).
 11- ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ،تحقيق احمد فريد المزيدي،ط1،دار الكتاب العلمية (بيروت1998).
 • ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ).
 12-تاريخ ابن خلدون ،ط5،دار القلم (بيروت1984).
 • الدواداري ،أبو بكر بن عبد الله بن ابيك (ت736هـ).
 13-كنز الدرر وجامع الغرر ،ج8 المعروف بعنوان الدرر الزكية في أخبار الدولة التركية ، تحقيق اولرخ هارمان ،مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة 1971).
 • الذهبي ،شمس الدين محمد بن احمد عثمان (ت748هـ).
 14-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق محمد عبد السلام تدمري ،ط1 ،دار الكتاب العربي (بيروت1407هـ).
 15-العبر في خبر من غبر ، تحقيق صلاح الدين المنجد،مطبعة حكومة الكويت (الكويت 1984).
 16-المختار من تاريخ ابن الجزري ، تحقيق خضير عباس المنشداوي ،ط1،دار الكتاب العربي (بيروت1988).
 • السخاوي ،شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ).
 17-البلدانيات ، تحقيق حسام القطان ، ط1،دار العطاء (الرياض2001م).
 18-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ،منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت د.ت).
 • السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ).
 19- تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة (القاهرة 1952).
 20- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ،ط1،المكتبة العصرية (بيروت2004).
 • ابن شاكر ،محمد بن شاكر بن احمد الكتبي (ت764هـ).
 21-عيون التواريخ ،تحقيق نبيلة عبد المنعم وفيصل السامر سلسلة كتب التراث (بغداد 1984م).
 22- فوات الوفيات ، تحقيق علي محمد وعادل عبد الموجود ،ط1،دار الكتب العلمية (بيروت2000م).
 • ابن شاهين ،احمد بن علي الظاهري (ت873هـ).
 23- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تصحيح بدليس اوراليس ،المطبعة الجمهورية ،(باريس1895م).
 • الصفدي ، صلاح الدين خليل بن ابيك (ت764هـ).
 24- اعيان العصر واعوان النصر ، تحقيق فالح احمد البكور ،دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت 1998).
 25-الوافي بالوفيات ، تحقيق احمد الارناؤوط وتركي مصطفى،دار إحياء التراث (بيروت،2000م).
 • الصيرفي ،علي بن داود (ت900هـ).
 26-إنباء الهصر بأبناء العصر ، تحقيق حسن حبشي،دار الفكر العربي (القاهرة،1970).
 27-نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ،مطبعة دار الكتب (القاهرة،1971م).
 • ابن طولون ، شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت953هـ).

- 28- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ، ط1، دار الكتب العربية(بيروت1998).
- العلمي ، مجير الدين أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد (ت928هـ).
 - 29- الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل ، تحقيق عدنان يونس نباته، مكتبة دنديس(عمان 1999).
 - ابن العماد الحنبلي ، عبد الحي بن احمد بن محمد (ت1089م).
 - 30- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط ، دار ابن كثير (دمشق 1406هـ).
 - العمري ، شهاب الدين بن فضل الله (ت749هـ).
 - 31- التعريف بالمصطلح الشريف ، مطبعة العاصمة (القاهرة 1962م).
 - العيني ، بدر الدين محمود بن احمد (ت855هـ).
 - 32- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ططر ، تحقيق هانز ارنست، دار احياء الكتب العربية (القاهرة-1962م).
 - ابن فهد ، أبو الفضل محمد بن احمد المكي (ت871هـ).
 - 33- لحظ الاحاط بذيل طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت).
 - القلقشندي ، تقي الدين احمد بن علي (ت821هـ).
 - 34- صبح الأعشى في صناعة الانشا ، تحقيق عبد القادر زكار ، وزارة الثقافة (دمشق1981م).
 - ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل بن عمر دمشقي (ت774هـ).
 - 35- البداية والنهاية ، مكتبة المعارف (بيروت، د.ت).
 - المقرئزي ، تقي الدين احمد بن علي (ت845هـ).
 - 36- إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، دار الوليد(د.م، 1956م).
 - 37- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت1997م).
 - 38- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية ، مطبعة بولاق (القاهرة 1878م).
 - المنهاجي ، شمس الدين محمد بن احمد السيوطي (ت880هـ).
 - 39- جواهر العقود ، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت).
 - النعيمي ، عبد القادر بن احمد دمشقي (ت927هـ).
 - 40- المدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت1410هـ).
 - ابن الوردي ، زين الدين عمر بن مظفر (ت749هـ).
 - 41- تاريخ ابن الوردي ، ط1، دار الكتب العلمية (بيروت1996م).
 - اليافعي ، عبد الله بن اسعد بن علي (ت768هـ).
 - 42- مرآة الزمان وعبرة اليقضان ، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة1993م).
- ثانياً : المراجع:
- ضاحي ، فاضل جابر.
 - 43- ابن تغري بردي وكتابه النجوم الزاهرة ، دراسة في منهج الموارد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب 1996.
 - عاشور ، سعيد عبد الفتاح.
 - 44- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، دار النهضة العربية (بيروت1972م).
 - محمد ، محمد كمال السيد.
 - 45- أسماء ومسميات في تاريخ مصر والقاهرة ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، 1986).